

القياس اللغوي

(وأهميته في تطوير اللغة)

الأستاذ شاكِر طوفان العيساوي

بكالوريوس في اللغة العربية والعلوم الإسلامية
من كلية الفقه - العراق - النجف الأشرف

مقدمة البحث :

التعبير عنها باللغة ، ولولا هذا التعبير لباعد بينهما حاجز لا يزيله استعمال الاشارات المبهمة والاصوات الخرساء ، ولذلك نجد أن المرء اذا عاش بين قوم لا يحسن لغتهم تعاطف شعوره بالغربة والوحدة ، وأنه متى ما وجد من يتكلم بلسانه سمي اليه سمي المشتاق وألفه بكل يسر .

وللغة ارتباط وثيق بحضارة المجتمع، فاذا اتسعت حضارة امة من الامم وازدهرت وكثرت حاجاتها وتعددت مرافق حياتها نهضت لغتها فتكثر مفرداتها ويتغير تركيبها في سبيل التعبير عن المسيمات والافكار الجديدة التي احدها التمدن والتحضّر ، اما اذا تخلفت الامة حضاريا واستكانت لجهل يخيم عليها فان لغتها ستكون

من المشاكل التي تواجه اللغة العربية اليوم مشكلة تطورها ومسايرتها لركب الحضارة ، لان اللغة - كما اثبت علم اللغة الحديث وعلماء الاجتماع عند دراستهم للظواهر الاجتماعية - ظاهرة اجتماعية مكتسبة كبقية الظواهر تتأثر بالمجتمع وتطوراته وتواكبه في سيره المختلف الاتجاهات . فاللغة والمجتمع متفاعلان لا ينفكان عن التفاعل أبدا ، ومن الخطأ أن نعتبر اللغة كائنا مثاليا يسير في تطوره مستقلا عن بنى الانسان متجها نحو غاياته الخاصة (1) . فهي قبل كل شيء اداة للتفاهم الذي بدونه يصعب تكوين المجتمعات لان الافكار التي تملأ ذهن الفرد والمواطن التي تجيش في صدره ما كانت لتصل الى فرد آخر وتؤثر فيه وتدعوه الى التألف لولا

(1) اللغة : ج . فندرس ترجمة عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص ص 3 .

والطريق الوسط بين هذين الطرفين هو ما يبقى على اللغة شعاعها ويبسط في نطاقها بمقدار ما يتسوغه الذوق العربي وتقتضيه العلوم على اتساع دائرتها والمدنية على اختلاف اطوارها وتجدد مرافقتها .

والحاجة الى القياس في اللغة ضرورة لان اللغة وضعت ليعبر بها الانسان عما يبدو له من المآرب ويتردد في نفسه من المعاني ، ومن البين جليا ان المعاني تبلغ من الكثرة ان تضيق عليها دائرة الحصر وتنتهي دونها ارقام الحاسبين ، فلم يكن من حكمة الواضع سوى ان وضع لكثير من المعاني الفاظا عينها كالسماء والمطر والنبات والعلم والعقل ، وتوسل للدلالة على يقينها بمقاييس قلدها ، والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربى فصيح .

ولولا هذه المقاييس لضاعت اللغة على الناطق بها فيقع في نقيصة العمى والنهافة ويكثر من الاشارات التي تخرج به عن حسن السمات والرزانة ويرتكب التشابيه محاولا بها افادة المعنى لا كما يستعملها اليوم حلية للمنطق ومظهرا من مظاهر البلاغة .

فالقياس على هذا الاساس طريق يسهل به القيام على اللغة ووسيلة تمكن الانسان من النطق بالآف من الكلم والجميل دون ان تترع سمعه من قبل ، ويحتاج في الوثوق من صحة عربيتها الى مطالعة كتب اللغة او الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها .

ورب قائل يقول : ان في اللغة العربية الفاظا مترادفة بالغة في الكثرة اذ يكون للمعنى الواحد عشرات أو مئات من الاسماء وأود لو صرف الواضع هذه المترادفات الى جانب من المعاني التي تركها لحكم القياس .

وجواب هذا : ان للمترادفات في بلاغة القول ورسالة تأليف الكلم واقامة وزن الشعر وتكين القافية فضلا لا يغنى غيرها غناءها فهي من مفاخر اللغة ودلائل سعة بيانها ، فالمترادفات تسد وجوها من الحاجة غير الوجوه التي يسدها القياس ، ولا ننس ان الكثير من

رفيقة لذلك التأخر والتخلف فتراها ركيكة التركيب قليلة المفردات غير محددة المعاني ان لم نقل انها عقيمتها . واللغة مرآة المجتمع لانها ليست الفاظا فحسب بل هي آداب وعادات وأعراف وتقاليد وطرق تفكير ولون من ألوان الشعور علاوة على كونها وسيلة من وسائل التعبير ، ولذلك تعتبر اللغة أصدق سجل لتاريخ الامم والشعوب اذا ما احسن تتبع مراحل تطورها ودرس خصائص كل مرحلة منها .

وسائل انفاض اللغة وتطويرها كثيرة :
أخصها (أ) الوضع اشتقاقا وتجوزا وارتجالا (ب) اطلاق القياس ليشمل ما قيس من قبل وما لم يقس (ج) تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما سمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين (د) التسليم بالتعريب (هـ) الاعتداد بالالفاظ المولدة ومساواتها بالالفاظ الماثورة (2) .

ومع هذه الوسائل اخترت القياس ليكون موضوع هذا البحث اعنى القياس اللغوى لا القياس النحوى المصنوع الذى يتحدثون عنه بقولهم : اعرب المضارع قياسا على الاسم .. الخ . وقولهم : نصبت لا النامية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياسا على ان لمشابهتها اياها في التوكيد .. الى غير ذلك من امور ليست الا صناعة نحوية لا تمت الى القياس اللغوى بصلة لانها من علل النحاة المخترعة والتي ادعوا ان العرب راعوها في التفرقة بين الاساليب وكانها كان كل العرب الاقبحين علماء في النحو يدركون علله وحيله كما أدركها اصحاب النحو من المتأخرين .

وقد فصلت القول في انواع القياس في الفصل الاول من هذا البحث . وهذا الموضوع تشعبت فيه انظار الباحثين في العربية فبعد اتفاتهم على العمل بالقياس وتضامر عباراتهم على انه من مأخذ اللغة يغلو بعضهم في التعلق به ويجرى فيه بغير عنان ولا يجد في نفسه حرجا من ان يفقد الكلام صبغته العربية . ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجامد على الرواية في اوضاع الكلام ووجوه تاليها (3) .

(2) وهذه الوسائل أقرها مجمع اللغة العربية في القاهرة .

(3) من أسرار اللغة : ابراهيم انيس ص 15 وما بعدها .

الفصل الاول ويشتمل على :

ا - تعريف القياس لغة واصطلاحا .

ب - أنواع القياس والقياس المبحوث هنا عنه هو المسمى بالقياس الطبيعي على رأى وبالقياس الاصلى على رأى آخر .

الفصل الثانى ويشتمل على :

القياس الاصلى وما يقاس عليه ويتفرع الى :

ا - القرآن الكريم .

ب - الحديث الشريف

ج - كلام العرب

د - القياس على الشاذ

هـ - القياس على ما لا بد من تأويله بخلاف الظاهر .

و - القياس فى صيغ الكلم واشتقاقها ، وخصصنا النظر على القياس فى المصادر .

الفصل الثالث : القياس ومجمع اللغة العربية :

وقد قدمت هذه الفصول بتمهيد عنوانه (لمحة تاريخية عن القياس فى اللغة) . وهو عبارة عن موقف القدماء من القياس وبيداته بقياس أبى على الفارسى وتلميذه ابن جنى وهما رأس مدرسة القياس .

أما موقف المحدثين فقد تكلمنا عنه بالتفصيل فى الفصل الثالث (القياس ومجمع اللغة العربية) وذكرنا فيه أن أول من نادى بضرورة تطوير اللغة عن طريق وضع مصطلحات عربية للمستحدثات الجديدة أو عن طريق الاشتقاق والمجاز والقياس ، والتعريب والتوليد - المجمع العلمى العربى بدمشق الذى تأسس سنة

هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات عند القبائل أو من ملاحظة اختلاف دقيق فى الأحوال والصفات .

وحين رجعت أبحاث فى مهارس الكتب لعلى أرى منفذا أدخل فيه لأطل على البحث ، وفى حدود تتبمى لكتب اللغة واستماتنى ببعض الفهارس لم أجد فى كتب القدماء من بحث فى هذا الموضوع بحثا مفصلا ومتبما منها ، نسيويه فى كتابه يذكر أنماطا كثيرة من اتبسته وأتميسة استأذه الخليل مبعثرة فى أبواب شتى ، وكذلك أبى جنى فى كتابه الخصائص ولكنه لم يختلف عنه فى أنه أمرد بابا فى بحث القياس فى اللغة فى الجزء الاول عنوانه (باب فى اللغة تؤخذ قياسا) .

وعلى هذا النهج سار السيوطى فى كتابه (المزهرة فى علوم اللغة) ، فهو لم يفرده بابا ولم ينهج منهاجا بل يذكر اتبسة للكلمات ، أما فى كتابه « الاقتراح » فهو يبحث فى أصول النحو فصل القول فيه عن القياس النحوى ولم ينطرق الى القياس اللغوى الا فى بعض الامثلة .

قد يتبادر الى الذهن من هذا أن القدماء لم يبحثوا فى القياس . ويمكن رده : أن هذا هو منهج القدماء فى تأليفهم .

أما فى كتب المحدثين فلم أجد من كتب فى الموضوع الا فى عدد من الكتب لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة ، وحتى هؤلاء منهم من كتب فى القياس اللغوى وخصه بمجموع التكسير . (4) ومنهم من بحث فيه بحثا عاما ولم ينهج منهاجا خاصا (5) . ومنهم من خلط بين القياس النحوى والقياس اللغوى (6) .

ومن هنا رأيت أن للموضوع أهمية كبرى من حيث كونه ينشد تطوير اللغة بالاضافة الى أنه نتاج جديد . ويعد جمع المعلومات قسمته الى ثلاثة فصول :

(4) كالاستاذ أحمد الاسكندرى فى بحثه الذى تقدم به الى مجمع اللغة العربية بعنسان (جموع التكسير القياسية) .

(5) كالاستاذ أحمد أمين فى بحثه (مدرسة القياس فى اللغة) .

(6) كالاستاذ سعيد الامماتى فى كتابه (فى أصول النحو) .

وكان هذا الجمع هو المادة الخام للنحويين والنحويين ، فأما النحويون والصرفيون فقد برعوا في القياس الى اقصى حد ، فكل علمهم قياس . نظروا الى الاعم الاغلب فجعلوه قاعدة وجعلوا ما جاء على خلافها شاذا لا يصح لنا الاتيان بمثله ، فالمعرب لم يلتزم مثلا نصب اسم ان ولا رفع خبرها ولا عطف المرفوع على المرفوع والمنصوب على المنصوب وهكذا ، بل ورد في القرآن رفع اسم ان في قوله تعالى : « ان هذان لساحران » (7) . وجاء فيه : « والقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة » (8) . وقوله تعالى : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبين والتصارى » (9) . فتعدوا قواعدهم على الكثير الغالب . وكذلك الصرفيون في قواعد الاعلال والابدال واشتقاق صيغ اسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان ..

تضبطوا بذلك اللغة في اختصاصهم ، وكل هذا عن طريق القياس ، أما اللغويون فسادت عليهم المحافظة . وتلت فيهم الحرية ، وليس الاختلاف في أن اللغة توقيفية أو غير توقيفية الا مظهرا من مظاهر المحافظة والحرية ، فمن قال بانها توقيفية أو بعبارة أخرى من وضع الله اصبح عليها حلة من التقديس والتزمها من غير تصرف بها . ومن قال انها غير توقيفية أو بعبارة أخرى من وضع البشر كان أكثر حرية في التصرف فيها .

فاللغويون كثيرا وقفوا عند ما ورد وكاتبوا محافظين ، ومن هؤلاء جامعو اللغة كالاصمى وابن الاعرابى وابى زيد ، فلم يكونوا يستبيحون لانفسهم ان يقولوا كلمة أو يشتقوا اشتقاقا الا عن سماع . ومن هؤلاء أيضا اصحاب المعاجم كالجوهري والفيروزابادى وابن منظور ، فلم يقيسوا على ما رواوا ، وان اختلف بعضهم عن بعض في زيادة الكمية المروية أو نقصها ، وكثرة الاستشهاد وقتله ، وفكر اساء البلاد والاعلام أو عدمه ونحو ذلك .

وبجانب ذلك قلة من القياسيين أو بعبارة أخرى مدرسة القياس وهم اصحاب مذهب (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، الا ترى انك لم تسمع

(1918) واستمر بجمع دمشق هذا النشاط ستة عشر عاما ثم ظهر مجمع فؤاد الى الوجود وبدأ عمله سنة (1934) واصدر مجلة باسم (مجلة مجمع اللغة العربية) بعد تغيير اسم المجمع الى هذا الاسم . وتضم المجلة بين طياتها البحوث والمحاضرات التى يلقيها الاعضاء العاملون بالاضافة الى المصطلحات الجديدة التى يقرها المجمع في كل دورة يعقدها ، وقد ادرجنا القرارات التى أقرها المجمع في هذا الشأن ثم نبذة مختصرة عن البحوث التى تقدم بها الاعضاء العاملون في المجمع عن القياس وموقفهم منه ، وانهيينا البحث بخاتمة تنطوي على نتائج .

والحقيقة ان هذه لم تكن اول محاولة ولا ثانيها ندعيها لانفسنا وانما هى صوت يرتفع الى جانب تلك الاصوات التى نادى بضرورة تطوير لغة القرآن لتساير التطور الاجتماعى والحضارى وما يتطلبه من تجديد في اللغة وهذا ما اعتقده مسائرا لمنهج المكتب السدائم لتتسيق التعريب وما توفيقى الا بالله ومنه استمد العيون .

شاكرا طوفان

10 ايلول سبتمبر 1972

(لحة تاريخية عن القياس)

تمهيد للبحث :

بدأ العلماء يجمعون اللغة من افواه المعرب سواء في الفاظها أو أساليبها ، وقد بذلوا في ذلك جهدا مشكورا ، وتحملوا في ذلك من العذاب ما لا يستطيعه الا ذوو الهمم العالية ، وفضلوا ان يأخذوا عن العرب العرباء الذين لم تسدهم الحضارة ولا الاختلاط وعدوا هذه القبائل اصح من تؤخذ عنهم اللغة هم قيس وتميم واسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يأخذوا عن غيرهم من سائر قبائلهم كما لم يأخذوا عن حضرى ولا عن سكان البرازى ممن كان يسكن اطراف بلادهم المجاورة لسائر الامم الذين حولهم :

(7) سورة طه 20 - 63 .

(8) سورة النساء 4 - 162 .

(9) سورة الحج 22 - 17 .

ما ورد ، فرأى العرب صاغت (فعلى) من الفعل
للدلالة على السرعة فقالوا :

جمزى لسرعة السير فقياس عليها فقال :

والآن أقصر عن سمية باطللى
واشار بالوجللى على مشير
وقال :

على الغزلى منى السلام فربما
لهوت بها فى ظل مخضلة زهر
فعاوبه وقالوا : (لم يسع من العرب وجللى

ولا غزلى) (13) .

وتع هذا وامثاله فى المئة الثانية للهجرة ، فاصبح
من الطبيعى نشوء أخذ ورد حول القياس بين المجيزين
والماتميين او بين المجددين والمحافظةين ، وأن ينتهى
هذا الجدل بنشوء مدرسة القياس ، لها رسومها
ونظمتها ، حاولت فرض سيطرتها حتى على اصحاب
اللغة فخطوا بعض الشعراء الجاهليين والاسلاميين
وحكموا على ابيات بالشذوذ لعدم انطباقها على
قواعدهم .

وكان من اعلام هذه المدرسة الخليل وتلميذه
سيبويه وابو على الفارسى وتلميذه ابن جنى . وقد
عاصرت هذه المدرسة مدرسة اخرى فى الفقه
تشابها ، هى مدرسة الراى ، ولا غرابة فى ذلك فالتقوم
حينئذ كانوا مدفوعين بحكم الضرورة الى تأسيس
بنيانهم الفكرى تلبية لحاجات الحضارة اذ ذاك .

(من قياس الخليل وتلميذه سيبويه)

لم يكن الخليل اول القياسيين فى اللغة ، بل سبقه
من شيوخه من ضرب فى القياس بسهم ، ولكن الخليل
كان فيهم كما قال ابن جنى : (سيد تومه وكاشف
قناع القياس فى علمه) (14) ويعتبر انه واضح اساس

انت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وانما سمعت
بعضها فقيست عليه غيره) (10) واليه يرجع الفضل
فى حياة اللغة . الحياة النشيطة حتى ايامنا هذه ،
نقد حافظوا على روحها وتمهدوها بالفضاء فنبت
ويستت وازلت فروعها حضارات مختلفة . ومع
انتسابهم جميعا الى مذهب القياس يتفاوتون فيما
بينهم فيه توسيعا وتضييقا .

لم يكن ارباب القياس على بدع من الامر ،
فأصحاب اللغة انفسهم اتسعوا فى طردها وتصريفها
واشتقاقها بما سبقوا به ارباب القياس انفسهم (فان
الاعرابى اذا قويت فصاحته وسيت طبيعته تصرف
وارتجل ما لم يسبقه اليه احد قبله) (11) .

هذا رؤيه وابوه العجاج الراجزان المشهوران
(انهما قاسا اللغة وتصرفا فيها واقدمتا على ما لم يات
به من قبلهما) (12) وحكى انهما كانا يرتجلان الفاظا
لم يسمعاها ولا سبقا اليها ، ومن يتصفح شعر
الراجزين يجد مصداق هذا القول .

فالنزعة الى تعميم القياس قديمة من ايام الخليل،
وكانت الى جانبها نزعة محافظة معتدلة يمثلها ابن
قتيبة ، فقد ذهب فى مقدمة كتابه (الشعر والشعراء)
الى انه ليس لتأخر الشعراء (ان يقىس على اشتقاقهم
فيطلق ما لم يطلقوا) واستشهد لذلك برأى الخليل ،
فقد ذكر أن الخليل بن احمد اتاه رجل فأنشده :

(ترافع المز بنا فارفنعما)

فقال الخليل : (ليس هذا شيئا) فقال الرجل :
كيف جاز للعجاج ان يقول :

(تقاعس المز بنا فاقنعنسا)

ولا يجوز لى ؟

ويروى عن بشار انه كان يقىس ما لم يرد على

- (10) الخصائص ، ابن جنى ج 1 ص 357 ، كلمة المازنى وابى على الفارسى .
- (11) المصدر السابق ج 2 ص 25 .
- (12) الاقتراح - السيوطى ص 53 .
- (13) فى اصول النحو - سعيد الافغانى ص 82 .
- (14) الخصائص - ابن جنى ج 1 ص 361 .

(من قياس الفارسي)

أما أبو علي الفارسي فهو فارسي الأب عريسي الأم . مات ببغداد سنة 377 هـ في أيام الطائع لله عن نيف وتسعين سنة . طوف كثيرا في بلاد الشام ، وأقام بحلب مدة وخدم سيف الدولة ابن حمدان ثم رجع إلى بغداد وخدم عضد الدولة وبقي بها إلى أن مات وقد كان معاصرا لابن سعيد السيرافي وكان أبو سعيد هذا أكثر من الفارسي رواية وكان الفارسي أكثر منه قياسا حتى لقد قال أبو علي الفارسي : (لان أخطيء نسي خمسين مسألة مما بابة الرواية أحب إلى من أن أخطيء في مسألة واحدة قياسية) وقد قال فيه بعض تلاميذه : (أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا) (16) . وما العلل إلا مقدمة القياس .

وكان يقول : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب فإذا اعربت لفظة أعجمية أجريت عليها أحكام الاعراب وعددتها من كلام العرب وأجيز الاشتقاق منها كما عرب العرب لفظة الدرهم واشتقوا منه درهمت الخبازي أي صارت كالدرهم وقالوا : رجل مدرهم أي كثرت دراهمه (17) .

وكان تلميذه ابن جنى يقرأ عليه كتابا للمازني ، فلما جاء ذكر قول أبي عثمان في اللاحق المطرد : (ان موضعه من جهة اللام نحو تعدد ومدد وشمل وصعور . وجعل اللاحق بغير اللام شاذ لا يقاس عليه مثل : جوهر وبيطر وجدول . الخ . قال أبو علي : (لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبنى بالحاق اللام أسما أو فعلا أو صفة لجاز له ولكن ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك : خرج أكرم من نخلك ، وضرب زيد عمرو ، ومررت برجل ضريب وكرم ونحو ذلك . فاعترضه تلميذه ابن جنى قائلا : افترجل اللغة ارتجالا ؟ قال : ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم فهو أذن من كلامهم ثم قال : ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكان . فنجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به هكذا . قال فسرفحك إياه

المعجم وله أول معجم الف في العربية وأنه مبتكر العروض لقياس الشعر ، وعلى هذا الأساس لم تستكثر أن يكون لهذا الذهن تلك المراتة المولدة في اللغة والنحو بحيث يرجع إليه الفضل في اظهار معالم القياس ووضع رسومه ومناهجه .

ونجد في كتاب سيبويه وهو من ابناء استاذه الخليل أنماطا كثيرة من قياسه مبعثرة في أبواب شتى . وهذه أنماط من صنيعه : نسبت العرب إلى تهامة فقالت : تهامى على القياس وتهام على غير القياس كما قالت : « شامى » و « شام » . وجعلوا الف تهام بدلا من احدى ياءى النسب ، قال ابن جنى : (فان قلت ان في تهامة الفا فلم ذهبت إلى ان الالف في تهام عوض من احدى الياءين ؟) فقد (قال الخليل في هذا : انهم كانوا نسبوه إلى (فعل أو فعل) وكانهم فكوا صيغة تهامة فأصاروها إلى (تهام أو تهيم) ثم أضافوا (أى نسبوا) فقالوا : تهام . وانما ميل الخليل بين (فعل أو فعل) ولم يقطع بأحدهما لانه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعا وهو « الشام واليمن » . وهذا الترجيم الذى اشرف عليه الخليل ظنا قد جاء به السماع نصا :

انشدنا أبو علي قال : انشدنا أحمد بن يحيى « ثعلب » :

أرقنى الليلة برق بالتهم

يا لك برقاً من يشبه لا ينم

فانظر إلى قوة تصور الخليل إلى أن هجم به الظن على اليقين ، فهو المعنى بقوله :

(الالمى الذى يظن بك الظن

من كان قد رأى وقد سمعا) (15)

استمر القياس على الطريق ، ذهب فيه الخليل وسيبويه حتى كانت المئة الرابعة للهجرة ، فبلغ فزوة مجده بأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جنى ، ونهض به هذان الامان نهضة لم يخط احد بمثلها قبلهما ولا بعدها حتى اليوم .

(15) الخصائص — ابن جنى ج 2 ص 111 .

(16) الخصائص — ابن جنى : ج 1 ص 208 و ج 2 ص 88 .

(17) نفس المصدر ج 1 ص 357 .

كرنعها ما صار لذلك محولا على كلامها ومنسوبا الى لغتها (18) .

وقد كان ابو على الفارسي جريئا الى حد لم نصل اليه الى اليوم فكان من رايه ان الالف اللينة في الكلمة الثلاثية تكتب الفا مطلقا سواء اكان اصلها واوا ام ياءا وقد علل ذلك بحمل الخط على اللفظ .

من هذا يتضح ان مدرسة القياس حظيت من ثمرات تفكيره بفيض عزيز . وحقا ما قال به ابن جنى فيه (والله هو ! وعليه رحمته فما كان اقوى قياسه واشد بهذا العلم اللطيف الشريف اتسه فكاته انما كان مخلوقا له . وكيف لا يكون كذلك وقد اقام على هذه الطريقة مع جلة اصحابها واعيان شيوخها سبعين سنة ، زائحة علله ، ساقطة عنه كلفه ، وجعله همه وسدسه ، لا يعتاقه عنه ولد ولا يعارضه في منحرف ولا يسوم به مطلبا ولا يخدم به رئيسا الا باخرة وقد حظ من اثناله والقي عصا ترحاله (19) .

(من قياس ابن جنى)

اما اذا وصلنا الى ابن جنى فقد تبوانا ذروة القياس وفلسفته ولقد كان اعلى علماء العربية كعبا في جميع عصورها واغوصهم عامة على اسرار العربية وانجحهم في الاهتداء الى النظريات العابة فيها . وكتابه الخصائص نحا فيه منحى جديدا طريفا يدل على تذوقه للغة وتعمقه في فهم اسرارها ومحاولة فلسفتها .

ويعتبر ابن جنى مبتدع نظرية الاشتقاق الكبير ومؤسس علم فقه اللغة ، اما التصريف فهو امامه دون منازع ، وقلما تقرا كتابا فيه ولا يكون ابن جنى مرجع كثير من مسائله . وكتابه « سر الصناعة » من خير ما حفظ الزمان من هذا التراث .

ولد بالموصل من اب رومي وتوفى ببغداد سنة

392 هـ في خلافة القادر . صحب استاذه الفارسي اربعين سنة وعاش مدة طويلة ببلاط سيف الدولة بخلب حيث املى المسائل الحلبية ، ونشأت هناك بينه وبين المتنبى صداقة اساسها اعجاب كل منهما بمواهب الآخر ، وكان من نتائج ذلك ان شرح ديوان المتنبى ودافع عنه هجمات النقاد ، وكان المتنبى يقول فيه : (هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس) ويقول : (ابن جنى اعرف بشعري منى) (20) .

ونحن نتعرف الى منهجه في القياس من كتابه (الخصائص) الذي يدور على الفصوص على اسرار اللغة الشاملة ويطرد القياس ما استطاع الى ذلك سبيلا ثم ان اثر الفارسي في تلميذه بارز في هذا الكتاب وان هذا التلميذ الذي لحن هذا المذهب عن استاذه قد مضى به بعيدا وتقدم الى الامام مسافات شاسعة وكان الحافز له على تأليفه هو انه راي الفقهاء وضعوا للفقه اصولا والتكلمين وضعوا للعقائد اصولا فاراد ان يضع للغة والنحو كذلك اصولا ، فكان بذلك واضح علم جديد يقول فيه : (انه من اشرف ما صنفت فيه من علم العرب واذهبه في طريق القياس والنظر واجمعه للدلالة على ما اودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الاتقان والصنعة) .

وابن جنى كثير الانس بالتجربة اللغوية ، يثقلها على وجوهها المختلفة ويكثر التفكير فيها ثم يقابل بين اللغات التي يعرفها ليكون حكمة الشامل في اللغة العربية حين يرده الى طبيعة الحس صحيحا الى حد بعيد ، والظاهر انه يعرف الفارسية ، فقد عرض لها في حديثه عن اجتماع الساكنين فقال : (ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وان كان في لغة العجم فان طريق الحس موضع تتلاقى عليه طبائع البشر ويتحاكم اليه الاسود والاحمر . وذلك قولهم (ارد) للدقيق و (ماست) للين فيجمعون بين ثلاثة سواكن الا انني لم ار ذلك الا فيما كان ساكنه الاول الفا وذلك ان الالف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت (ماست) كأنها (مست) (21) .

- (18) الخصائص — ابن جنى ج 1 ص 358
- (19) الخصائص ج 1 ص 276
- (20) معجم الادباء — ياقوت ج 12 ص 89
- (21) الخصائص — ج 1 ص 90

وتد هذا حذو استاذة الفارسي في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق ، وكان يقول : (مسألة واحدة من القياس أنبل وأتبه من كتاب لغة عند عيون الناس) (22) .

ومن أقيسته عند ما تعرض للإبدال وذكر لغات (فسقاط ، فستاط ، فساط) وان الجمع فيها (فساطيط ، وفساسيط) فقط وذهابهم الى أن التاء في فستاط بدل من السين أو الطاء ورجحها بدل السين بقوله : (اذا حكمت بأنها بدل من سين (فساط) ففيه شيان جيدان : أحدهما تغيير ثانی المثلين وهو أقيس من تغيير الأول من المثلين لان الاستكراه في الثاني يكون لا في الأول والآخر ان السينين في (فساط) ملتقيتان والطاعين من (فسقاط) منفصلتان بالف بينهما واستتال المثلين ملتقيين أخرى من استتالهما متفرقتين فعلى هذا الاعتبار ينبغي أن يلتى ما يرد من حديث الإبدال) (23) .

وتد أراد ان يشرح كتاب يعقوب بن السكيت في (القلب والإبدال) على هذا النمط المنهجي لان معرفة هذه الحال فيه أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته) (24) . كما قال :

وابن جنى لم يتخذ القياس مذهباً لنفسه فحسب بل كان يغرى به ويدعو اليه ويحض عليه ويبيح فيه الارتجال فيقول : (لإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو اليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع) (25) حتى اذا أراك القياس الى ما لم تنطق به العرب قط ، فليس لك أن ترمى به بل تعده (لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة ، لانه قياس على كلامهم) (26) .

وهذه الكلمة تدل دلالة واضحة على مدى اهتمام ابن جنى بالقياس وقبل أن نختم الكلام عن ابن جنى لا بد أن نقول كلمة عن الاشتقاق وهو من منجزات القياس وهو باب عظيم من أبواب فقه اللغة ابتدعه

ابن جنى وكان له فضل كبير فيما سمي بالاشتقاق الكبير وهو الذى سماه بهذا الاسم ، وكان قد تنبه اليه استاذة ابو على الفارسي . قال ابن جنى : (ان ابا على رحمه الله كان يستعين به ويخلد اليه ، لكنه مع ذلك لم يسمه ، وانما كان يعتاده عند الضرورة ويستروح اليه) . فجاء ابن جنى فوسعه ونهاه وسماه وسمى الاشتقاق المعروف في ايدى الناس بالاشتقاق الصغير كان يشتق من كتب : يكتب واكتب وكتاب ومكتوب ومكتب وكتاب . الخ . أما الاشتقاق الكبير فيعنون به حصر اصول الكلمة وتقليبها على وجوهها المختلفة وأن تستخرج منها التباديل والتوافيق وتقرن بينها ، كان تأخذ كلمة « كلم » وتحولها الى : ك م ل م ك ل ، م ل ك ، ل ك م ، ل م ك وتمعن النظر فيها لتتظرو هل هذه الحروف اذا اجتمعت كلها على نحو ما دلت على شيء واحد يتنوع بتنوع تركيب هذه الحروف : فتستخرج مثلا ان هذه الحروف الثلاثة اذا اجتمعت دلت على القوة وتستخرج معنى القوة من كل ما دلت عليه في اشكالها المختلفة ، وهذا باب عظيم من ابواب اصول اللغة تفوق فيه ابن جنى .

هذا ، واذا تصفحنا كتابا من كتب الطبقات في النحو واللغة ومررنا بمئات من تراجم النحويين واللغويين ، استطعنا بعد امعان قليل أن نلم بما كان للقياس من خطر عند التوم حتى ليتفرد واحد في المئة فيعرف به ، فاذا ترجموا له نصوا على امتيازه هذا ، وتلك ملكة لم تتوفر كاملة الا لاعلام قليلين جدا .

(الفصل الاول)

1 - تعريف القياس لغة واصطلاحاً :

1 - المعنى اللغوي :

(قياس) قاس الشيء بقيسه قياسا وقياسا واقتاسه وقيسه اذا قدره على مثاله .

(22) الخصائص - ج 1 ص 88 .

(23) نفس المصدر - ج 2 ص 87 - 88 .

(24) نفس المصدر - ج 1 ص 88 .

(25) نفس المصدر ج 1 ص 189 .

(26) نفس المصدر - ج 1 ص 126 .

نهن بالأيدي بقياساته
مقدرات ومخيطاته (27)

2 - المعنى الاصطلاحي :

أما في الاصطلاح فلم نجد من عرف القياس اللغوي تعريفا كاملا لان الذين بحثوا في هذا الموضوع خلطوا بين تعريف القياس اللغوي وتعريف القياس النحوي ومن هذا الخلط في التعاريف فضلنا تعريف ابن التبراري بعد ان حذفنا منه بعض الالفاظ التي تجعل منه حدا للقياس النحوي الذي ذكره في جدله وهو : (حمل غير المنقول على المنقول اذا كان نسي معناه) (28)

وقد اختار هذا التعريف من المحدثين الاستاذ احمد الاسكندري فقد عرف القياس اللغوي بأنه (حمل كلمة على نظيرها في حكم) (29) واختاره من المحدثين ايضا الدكتور ابراهيم أنيس (30) واليه ذهب الدكتور مهدى المخزومي فبعد ان ثن حمله على الذين تمسكوا بالاستنتاج العقلي والتعليل والتقدير والتأويل في اللغة والنحو ذكر ان القياس الذي يجب ان يتبع في دراسة اللغة والنحو هو القياس القائم على اساس حمل مجهول على معلوم وحمل ما لم يسمع على ما سمع وحمل ما يجد من تعبير على ما اخترنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت او سمعت ، وذكر ايضا ان هذا القياس هو الطريق الطبيعي لنمو مادة اللغة واتساعها (30) مكرر .

ب - انواع القياس والقياس المراد بحثه :

تجرى كلمة القياس عند البحث في معاني الالفاظ العربية واحكامها فتزد على اربعة وجوه :

أحدها : حمل العرب لبعض الكلمات على أخرى واعطاؤها حكما لوجه يجمع بينهما كما يقال : اعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته به في

احتماله لمان لا يتبين المراد منها الا بالاعراب . والى هذا أشار الزمخشري في بعض مقاماته بقوله (ضارع الإبرار يعمل التواب الاواب ، فالفعل لمضارعه الاسم ناز بالاعراب) .

وكما يقال : دخلت الفاء خير الموصول في نحو قولهم : (من ياتيني فله درهم) قياسا للموصول على الشرط لمشابهته اياه في اضافة العموم .

وكما يقال : نصبت لا النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياسا على ان لمشابهتها اياها في التوكيد ، فان لا تأتي لتأكيد النفي كما تأتي ان لتوكيد الاثبات .

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب انفسهم ويذكره النحاة تنبيها على فلة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح (31) .

وقد تقدم التعقيب على هذا النوع من انواع القياس وانه من عمل النحاة انفسهم ، وليس هذا الضرب من القياس داخلا في موضوعنا .

ثانيها : ان تعمد الى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجودا وعدما ، فتعدي هذا الاسم الى معنى آخر تحقق في ذلك الوصف وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لفة ، ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة ، وما وضع للمعتصر من العنب الا لوصف هو مخمرته للعقل وستره ، فاذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المضربة المخمرة للعقل . فان من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمرا تسمية حقيقية لغوية .

وهذا الضرب من القياس هو الذي ينظر اليه علماء اصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة (القياس نسي الشرعية) .

(27) لسان العرب - مادة (قيس) .

(28) الاقتراح - للسيوطي ص 38 .

(29) مجلة مجمع اللغة العربية ج 4 ص 174 .

(30) من أسرار اللغة - ابراهيم أنيس ص 16 .

(30) (مكرر) في النحو العربي ، نقد وتوجيه للدكتور مهدى المخزومي ص 20 .

(31) دراسات في العربية وتاريخها ص 27 .

ثالثها : الحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ النسب والتصغير والجمع واصل هذا ان الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ما ينطق به من أمثالها .

وقد اطلقوا على هذا النوع من القياس اسم القياس الاصلى وهو الذى سنتكلم عنه كموضوع للبحث .

رابعها : اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجى قياسا على الاسماء المنتهية بئاء التانيث ، وكما أجازت طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ فتقول : (قضيت الليلة التى ولدت في سرور) أى ولدت فيها لانتك تقول : هذا الكتاب الورقة تساوى درهما أى الورقة منه بدرهم .

وقد اطلق بعض الباحثين على هذا النوع من القياس اسم قياس التمثيل للفرق بينه وبين القياس الاصلى :

١ - القرآن الكريم :

لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريها متنا وسندا وتدوينا ، وضبطها بالمشاهدة عن أفواه العلماء الاثبات الفصحاء الإبيناء من التابعين عن الصحابة عن رسول الله (ص) فهو النص العربى الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التى وصل اليها فى الاداء والحركات والسكنات ، ولم تعتن أمة بنص كما اعتنى المسلمون بنص قرآنتهم .

فالقرآن لا شك هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به فى اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة ، أما الخلاف فقد وقع فى القراءات .

(الفصل الثانى)

القياس الاصلى وما يقاس عليه

ذكر السيوطى فى الاقتراح ان الكلام الذى يوثق بفصاحته يشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده الى ان فسدت الالسنه بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة انواع لا بد فى كل منها من الثبوت (32) .

واللسان العربى يجمع تحت اسمه لغات شتى ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا يسيرا ، ووجوه هذا الاختلاف معضلة فى كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد

(32) الاقتراح للسيوطى ص 14 .

(33) الخصائص ج 2 ص 10 .

من اختلاف ، وكأنه كان يرعى الى أن اللهجات على اختلافها حجة يصح الاستشهاد بها على أصل من أصول العربية والاستناد إليها في بناء قاعدة من قواعدها (36) .

ان اللغويين والنحاة انما بنوا قواعدهم على كلام العرب بجمع نتف نثرية وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك ، من أعرابي في الشمال الى امرأة في الجنوب ، ومن شعر لا يعرف قائله الى جملة غير منسوبة . . . يجمعون هذا الى احوال معروفة مشهورة ويضمون قواعد تصدق على أكثر ما وصل اليهم بهذا الناقص الذي لا يستند الى خطة محكمة في الجمع ، ثم يسدون هذه القواعد بمقاييس منطقية يزيدون اطرافها في الكلام ، حتى اذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السنسد تخالف قاعدته القياسية طمن فيها وان كان قارئها ابلغ وأعراب من كثير من يحتج النحوي بكلامهم ، فلا استقراؤه كامل أو كاف ، ولا لشواهدة التي استند إليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة ، ولا اللغة تخضع للمقاييس المنطقية التي ابتدعها ، وخير ما يصف اضطراب موقفهم هذا قول الرازي : (اذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول ، فجاوز اثباتها بالقرآن العظيم أولى ، وكثيرا ما ترى النحويين متحيرين في تقريرها الالفاظ الواردة في القرآن ، فاذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به وأنا شديد التعجب منهم فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها فلان يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان أولى) (37) وفي هذا المعنى قال ابن حزم في الفصل : (من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذها مذهباً . ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها) .

وقال في موضع آخر : (ولا عجب اعجب ممن ان وجد لامرئ القيس او لزهير او لجرير او الحطيثة او الطرماح او لاعرابي اسدى او ديلمى او تميمى

فالكوفيون يعتبرونها مصدرا هاما من مصادر الدراسات اللغوية ، اما البصريون فقد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية واخضعوها لاصولهم واقبيستهم ، وما وافق منها اصولهم ولو بالتأويل قبلوه ، وما أباهم رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها .

اما المحدثون فقد ذهب احد الاساتذة الى انها غير متواترة ، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد ، ولذلك فهي ليست بحجة (34) .

وذهب الاستاذ سعيد الانغاني الى انها متواترة وبيىء القياس عليها بقوله : (وبعد فقرات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها واحادها وشاذها . واكبر عيب يوجه الى النحاة عدم استيعابهم ايها واضاعتهم على انفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها ولو فعلوا لكانت قواعدهم اشد احكاما) (35) .

وعلى الرغم من ان القراءات غير متواترة وانها اجتهاد من القراء انفسهم — كما يقول الخوئي في كتابه البيان — الا انها يمكن اعتبارها مصدرا من المصادر المهمة للوقوف على وجوه الاختلاف بين اللهجات العربية ، لان القراءات هي المصدر الصحيح الذي حفظ لنا اللغة العربية ممثلة فيها اللهجات لما عرف به القراء في العصور المختلفة من دقة في التلقى والتلقين ومن ضبط واتقان في الرواية .

يؤيد هذا ما لاحظته ابن خالويه من ان كلا من الائمة القراء كان (يذهب في اعراب ما انفرد به مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع قصد من القياس وجها لا يمتنع) .

كأنه كان يريد القول بان اختلاف القراءات يبنى على ما بين اللهجات العربية التي قرئ بها القرآن

(34) البيان في تفسير القرآن للخوئي ص 137

(35) في أصول النحو ص 40

(36) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة واتنحو لمهدى المخزومي ص 347

(37) تفسير فخر الدين الرازي ج 3 ص 193

أقوال التابعين هؤلاء مع الرسول والصحابة نقتهم بصحة صدورهم عنهم فيحتجون بها في اثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية .

وكان من الحق أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة والنحو إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثيرا ولا أفعال في النفس ولا أضح لفظا ولا أقوم معنى ، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين الى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة انصرافا استغرق جهودهم ، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية فتعلوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلم كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا له هم أنفسهم من شعر ونثر .

ومع اجماع اللغويين والنحاة عامة على أن النبي (ص) أفصح العرب قاطبة وأن الحديث لا يتقدمه شيء في باب الاحتجاج إذا ثبت لهم أنه لفظ النبي نفسه ، انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين : فريقا غلب على ظنه أنها لفظه (ص) فأجاز الاحتجاج بها ، وفريقا غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ وإذا لا يجيز الاحتجاج بها .

ونحن عارضون بشيء من التفصيل للمذهبيين ثم خاتمونا برأي المتأخرين من الباحثين .

أولا : مذهب المانعين :

وقد عبر عنه أبو الحسن بن الضائع (- 680 هـ) في شرح الجمل وأبو حيان الاندلسي (- 745 هـ) في شرح التسهيل ، خير تعبير قال أبو الحسن في شرح الجمل : (تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندى في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على اثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في اثبات نصيح اللغة كلام النبي (ص) لأنه أفصح العرب . قال : وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا فان كان على وجه

أو من سائر أبناء العرب لفظا من شعر أو نثر جعله حجة يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل في حالته عما أوتعه الله عليه) (38) .

ومن امثلة هذا أنهم قرروا ان المصدرية لا يجوز اعمالها وأن نحسو (تسبح بالمعدي خير من أن تراه) يحفظ ولا يقاس عليه ، وقد جاء على نحو هذا المثل قوله تعالى : « ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا » (39) ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة واخذه بأحسن طرق البيان ، فأنكر بعضهم القراءة وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ، والحق أن نتلقى القراءة المتواترة بالقبول ولا نحمل الآية ما لا تطيقه بلاغتها من التعسف نسي التقدير ونبقها على ظاهرها ولا نسلم أن الفصل في هذا مخالف للفصاحة . وقد حاول بعضهم الاعتذار عمن يقولون في الآية أنها تأتي على وجه يخالف مذهبهم النحوي : هذا غير مقيس أو موقوف على السماع فقال : ان النحاة لما استقرعوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياسا مطردا ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع لآلته غير نصيح بل لانهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه .

وإذا سلموا أن ما جاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربى نصيح كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد أن يقاس عليه . وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفا لما اشتهر في كلام العرب زيادة في اساليب القول وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته .

ب - الحديث الشريف :

يراد بالحديث الشريف اقوال النبي (ص) واقوال الصحابة التي تروى افعاله أو احواله أو ما وقع في زمنه وقد تشتمل كتب الحديث على اقوال التابعين . والذي جعل بعض اللغويين والنحويين يثبتون

(38) ابن حزم في الفصل نقلنا عن كتاب في اصول النحو لسعيد الإفاتى .
(39) سورة الروم ص 30 - 24 .

ومن نظر في الحديث ادنى نظر علم العلم اليقين
انهم انما يروون المعنى .

ثانيهما : انه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث ،
لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ويتعلمون
لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم
وهم لا يعلمون ذلك ودخل في كلامهم وروايتهم غير
الفصح من لسان العرب ، ونعلم قطعا من غير شك
ان رسول الله (ص) كان أفصح الناس فلم يكن ليحكم الا
بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها .
واذا تكلم بلغة غير لغته فانما يتكلم بذلك مع اهل
تلك اللغة على طريق الاعجاز (41) .

ثانيا : مذهب المجيزين :

وقد عبر عنه من المتقدمين الامام ابن مالك
(- 672 هـ) تلميذ ابن حيان ، والبدر الدمايني في
شرح التسهيل في صدد رده على ابي حيان وهو مذهب
المتأخرين أمثال المرحوم الاستاذ طه الراوى والمرحوم
الاستاذ محمد الخضر حسين والاستاذ الدكتور مهدي
المخزومي وهو الاصل .

فابن مالك أكثر من الاستدلال بما وقع في الاحاديث
على اثبات القواعد الكلية في لسان العرب ولا سيما
في كتابه « التسهيل » اكثرًا ضاق به ابو حيان شارح
التسهيل غير مرة حتى غلا في بعض هذه المرات فقال :
(والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الاثر متعقبا
بزعمه على النحويين وما امكن النظر في ذلك ولا صاحب
من له التمييز) (42) .

ثم جاء ابن هشام (- 761 هـ) تلميذ ابي حيان
ونقيضه في مذهبه ازاء الاستشهاد بالحديث ، يكثر من
الاحتجاج به في كتبه ما وجد الى ذلك سبيلا كغيره من
النحاة حتى لفت نظر مترجميه ، فنصوا على انه كان
كثير المخالفة لشيخه ابي حيان شديد الانحراف
عنه (43) .

الاستظهار والتبرك بالمروى محسن ، وان كان يرى ان
من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما
راى (40) .

اما ابو حيان الاتدلسي فقد ذكر في شرح التسهيل
في صدد رده على ابن مالك صاحب التسهيل لاحتجابه
بالحديث قال : (قد أكثر المصنف في الاستدلال بما
وقع في الاحاديث على اثبات القواعد الكلية في لسان
العرب ، وما رايت احدا من المتقدمين والمتأخرين سلك
هذه الطريقة غيره ، على ان الواضعين الاولين لعلم
النحو المستقرئين للاحكام من لسان العرب - كابي
عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه وائمة البصريين
والكسائي والفراء وعلى بن المبارك الاحمر وهشام
الضرير من ائمة الكوفيين - لم يفعلوا ذلك وتبعهم على
ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة
الاماليك كتحاة بغداد واهل الاتدلس ، وقد جرى الكلام
في ذلك مع بعض المتأخرين الاذكياء قال : انما ذكر
العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول (ص)
اذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في اثبات
القواعد الكلية وانما كان ذلك لامرين :

احدهما : ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد
قصة واحدة قد جرت في زمانه (ص) فتنقل بالفاظ
مختلفة كحديث (زوجتكها بما معك من القرآن) ، وفي
زاوية أخرى (ملكتكها بما معك من القرآن) وفي ثالثة
(خذها بما معك من القرآن) وفي رابعة (امكناكها
بما معك من القرآن) .

فنعلم يقينا انه (ص) لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ
بل لا نجزم بأنه قال بعضها ، اذ يحتمل انه قال لفظا
مرادفا لهذه الالفاظ ، فانت الرواة بالمرادف ولم تأت
بلفظه ، اذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم
السمع وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتكال على الحفظ .
والضابط منهم من ضبط المعنى واما ضبط اللفظ فبعيد
جدا لا سيما في الاحاديث الطوال .

(40) خزنة الادب ج 1 ص 23 - 24 .

(41) الاقتراح للسيوطي ص 19 - 21 نقلا عن خزنة الادب للبغدادى ص 24 .

(42) الاقتراح للسيوطي ص 19 وما بعدها .

(43) بغية الوعاة ص 293 او ص 69 .

وقد رد هؤلاء اعتراضات الماتمين التي ذكرناها في صدر الحديث نأما المانع الاول : وهو تجويز الرواية بالمعنى فيجبون عليه بان الاصل الرواية باللفظ ومعنى تجويز الرواية بالمعنى في أن ذلك احتمال عقلي فحسب لا يقين بالوقوع ، وعلى فرض وقوعه ، فالخير لفظا بلفظ في معناه عربى مطبوع يحتج بكلامه في اللغة ، ونحن نعرف مقدار تحرى علماء الحديث وضبطهم لالفاظه حتى اذا شك راو عربى بين (على وجوههم) و (على مناخرهم) اثبتوا شكه ودونوه مبالغة في التحرى والدقة . هذا الى جانب أن كثيرا من الرواة صحابة وتابعين دونوا الحديث من عهد النبى (ص) .

وهم يرون أن الذى في مدونات الطبقة الاولى لفظ النبى نفسه ، فان كان هناك ابدال لفظ بمرادفه نأما ابدله عربى فصيح يحتج به . وان وقع بعد ذلك شك في بعض الروايات من غلط أو تصحيف فنزر يسر لا يقاس ابدأ على أمثاله في الشعر وكلام العرب ، فكثير من الاشعار نفسها رويت بروايات مختلفة وبعضها موضوع وربما كان ما فطنوا الى وضعه منه أقل من القليل ، وجاز عليهم أكثر الموضوع اذا كان واضحه تد احسن المحاكاة ، قال الخليل بن أحمد : (ان النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب ارادة اللبس والتعنية) (44) وأما المانع الثانى : وهو وقوع لحن في بعض الاحاديث المروية فهو شيء — ان وقع — قليل جدا لا يبنى عليه حكم ، وقد تنبه اليه الناس وتحاموه ولم يحتج به أحد ، ولا يصح أن يمنع من اجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح ، الا ان جاز اسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم ، لان بعض الناس يلحن فيه . واثبت تعرف الى هذا أنهم قد تشددوا في أخذ الناس بضبط الفاظ الحديث حتى اذا لحن فيه سائر أو عامى أقاموا عليه النكير ، بل ان بعضهم ليدخله النار بسببه وكان هذا التشديد متوارثا في حملة الحديث حتى يومنا هذا ، وهذا ما اثبتته احد اعلام الشام وهو السيد جمال الدين القاسمى (— 1332 هـ) : (من قرأ حديث رسول الله (ص) وهو

يعلم أنه يلحن فيه سواء اكان في ادائه أم في اعرابه يدخل في هذا الوعيد الشديد (يعنى قوله (ص) : من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار) لانه بلحنه كاذب عليه) (45) .

الى هنا ننتهى من قول المتقدمين المجيزين وردودهم على الماتمين فلننظر فيما يقوله المتأخرون في هذا المجال .

ثالثا : رأى المتأخرين :

ذهب المرحوم الاستاذ طه الراوى الى الاحتجاج بما صح منها دون قيد أو شرط . ويعرض للذين اعترضوا بوجود اعاجم في رواية بعض الاحاديث فيقول : (والقول بان في رواية الحديث اعاجم ليس بشيء ، لان ذلك يقال في رواية الشعر والنثر اللذين يحتج بهما ، فان فيهم الكثير من الاعاجم ، وهل في وسمهم أن يفكروا لنا محدثا ممن يمتد به يمكن أن يوضع في صف حماد الراوية الذى كان يكذب ويلحن ويكسر) ومع ذلك لم يتورع الكوفيون ومن نهج منهجهم عن الاحتجاج ببروياته ولكنهم تخرجوا في الاحتجاج بالحديث — ثم لا ادرى لم ترفع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن والاستقاء من ينبوعه الفيض بالمعذب الزلال ، فأصبحت اللغة به خصيصة بقدر ما صار ربع النحو منه جديدا :

وكان حالهما في الحكم واحدة

لو احتكنا من الدنيا الى حكم (46)

أما المرحوم الاستاذ محمد الخضر حسين فقد عالج الموضوع في مجلة مجمع اللغة العربية على خير ما يعالجه عالم ثبت مترو وقاض منصف فقال : ونجد الاحتجاج بالحديث مألوا معاجم اللغة ، فنظرة الى معاجم التهذيب للزهري والصحاح للجوهري والمخصص لابن سيده والمجلد ومقاييس اللغة لابن فارس والفائق للزمخشري كافية لدحض ما ادعى أبو حيان بل قد عد ابن الطيب من اصحاب هذا المذهب من النحاة : ابن فارس وابن خروف وأبى جنى وابن برى والسهيلي

(44) الصحابى في فقه اللغة ص 30 .

(45) قواعد التحديث من فن مصطلح الحديث ص 156 .

(46) نظرة في النحو (مجلة المجمع العلمى بمشقة) ج 2 ص 325 — 327 .

بل انه قال : لا نعلم احدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة الا ما ابداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن الضائع في شرح الجمل وتابعمها على ذلك السيوطي (47) .

وقد انتهى الاستاذ من بحثه الى النتيجة الآتية :

(من الاحاديث ما لا ينبغى أن يكون موضع خلاف بين الفريقين أربعة أنواع من الاحاديث) .

اولها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال نصحته وبلوغه ما يمكن لبشر ان يبلغه من حكمة البيان ، فان المعروف في رواية الحديث بهذا القصد ان يحافظوا على الفاظ الحديث نفسها كقوله (ص) : (حمى الوطيس) اى اشتد الضراب في الحرب وقوله (مات جتف أنه) اى مات على فراشه وقوله (ص) (الناس معادن كمعادن الذهب والنضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا) .

ثانيها : ما يروى للاستدلال على انه (ص) كان يخاطب كل قوم من العرب بلفتهم ككتابه الى همدان وكلامه مع ذى المشاعر الهمداني وطنه الهندي وغيرهما .

ثالثها : ما يروى لبيان اقوال كان يتعبد بها او اقر بالتعبد بها كالفاظ القنوت والتحيات وكثير من الادعية التى يدعو بها في اوقات خاصة .

رابعها : الاحاديث التى وردت من طرق متعددة واتحدت الفاظها فاتحاد الالفاظ مع تعدد الطرق دليل على ان الرواة لم يتصرفوا في الفاظها ، فان انفرد بروايته صحابى وتعددت طرق روايته عن الصحابى صح الاستشهاد به ايضا ، اذ تصرف الصحابى في الحديث على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به ، لان الفاظ الصحابة مما يحتج به في العربية .

ومجمل القول ان الاحاديث التى تتعدد طرقها ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو يحتج بعبارة في الاحكام اللغوية (48) .

أما الدكتور مهدى الخزومي فهو يرى ان اللغويين والنحاة الاولين اخطأوا حينما ابعدوا جانباً مهما من المصادر اللغوية وهو الحديث لانهم زعموا ان كثيراً من رواته كانوا من الموالي وهم عرب بالتعلم لا بالسليقة والطبع ولا يؤمن على الحديث ان يقع فيه لحن او تصحيف .

مع أنهم لو اتصفوا لعدلوا عما ذهبوا اليه لانهم كانوا يعلمون مدى حرص المحققين على سلامة الاحاديث ، ومدى ما قاموا به في سبيل المحافظة عليها، وكان المحققون ولا سيما المتأخرين منهم من الدقة بحيث يستبعد عن صنيعهم كثير من الشكوك التى اقامها النحاة عقبات في طريق الاستشهاد بها والاخذ منها . وقد ذكرنا أنهم كانوا لا يتورعون من الاستشهاد بكلام ناس من الموالي امثال الحسن البصرى وأبى على عمرو بن فائد الاسوارى وغيرها . يضاف الى ذلك أنهم لو سمعوا سيويه يروى نصاً لما ترددوا في الاخذ به ، لان سيويه ثقة ، وهو انما يروى نصاً لغويًا لا علاقة له بحكم من احكام الدين فما بالك بقوم كانوا يحرصون اشد الحرص على سلامة الاحاديث في متن ، وقد ايد ما ذهب اليه ابن مالك بقوله : ولا يسع الدارس الا الاطمينان الى سلامة ما ذهب اليه ابن مالك ومن شايمة في اعتبار الاحاديث من المصادر التى يعتد اللغوي والنحوي والنحوى عليها .

على ان بعض النحاة قد وقف بين الفريقين بين المتاح مطلقاً وهم النحاة الاولون والفريق المثبت مطلقاً وهم ابن مالك وأبو حيان ومن تابعمها موقفاً وسطاً بالحديث فجوزوا الاحتجاج بالاحاديث التى اعتنى بنقل الفاظها .

وشايمة السيوطى فقال : (وأما خلاصة (ص) فيستدل منه بما ثبت انه قاله على اللفظ المروى وذلك نادر جدا ، انما يوجد في الاحاديث القصار) .

وبعد هذا ذكر الاستاذ ان الادباء ورواة اللغة كانوا قد انتبهوا الى كذب بعض الرواة فنصوا على الموثوق به منهم وغير الموثوق به متأثرين في ذلك بأصحاب الاحاديث ، فكان ينبغى على علماء العربية ان ينصفوا رواية الحديث من زاوية اعمالهم وتخصصهم

(47) مجلة مجمع اللغة العربية ج 3 ص 199 بحث (الاستشهاد بالحديث) للاستاذ محمد الخضر حسين .

(48) دراسات في العربية وتاريخها ص 35 .

ج - كلام العرب :

يحتج بالكلام العربي لغرضين : غرض لفظي يدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف ، وغرض معنوي لا علاقة له باللفظ ، وقد بحث علماء العربية قديمين نقل الرواة عنهم من أهل المدر والوبر قديما ومحدثين . وتتصوا أحوالهم وندوها ، فاجتمعوا على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامة عربيته وقد صنفا بحسب الزمان والمكان والاحوال .

فأما الزمان - وهو الذي يدخل في صميم بحثنا - فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية .

أما الشعراء فقد قسموا على طبقات أربع : الطبقة الأولى ، الشعراء الجاهليون كأمراء القيس والأعشى وغيرهما ، الطبقة الثانية ، المخضرمون وهم الذين أركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان ، الطبقة الثالثة ، المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق ، الطبقة الرابعة ، المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كيشار بن برد وأبي نواس .

فالتبقتان الأولى والثانية يستشهد بشعرهما أجماعا ، أما الطبقة الثالثة فقد اختلفوا فيها ، وذهب عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب إلى جواز الاستشهاد بها (51) .

أما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بشيء من أشعارها في أحكام اللسان وكان بشار قد هجا الأخفش فأورد الأخفش في كتبه شيئا من شعره ليكف عنه (52) وكذلك سيويه استشهد بشيء من شعر بشار تقريبا إليه لأنه كان قد هجاه لتركة الاحتجاج بشعره (53) واستشهد أبو علي الفارسي في كتاب الإيضاح ببيت أبي تمام :

فينصوا على من صحت ملكته منهم فيقبلوا روايته وينصوا على من لم تصلح ملكته فيرفضوا روايته .

إنهم لو فعلوا ذلك لوجدوا أنفسهم أمام طائفة كبيرة من النصوص تصلح أن تكون من المصادر التي يرجعون إليها في تدوين أحكامهم ويسلم لهم المنهج لاستكمال شرائطه ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك ومضوا في شأنهم سادرين (49) .

ونحن نؤيد الاحتجاج النبوي ولكن لا مطلقا كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين وإنما على وفق تفرار المجمع وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي :

1 - لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

2 - يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الأئمة الذكر على الوجه الآتي :

أ - الأحاديث المتواترة والمشهورة .

ب - الأحاديث التي تستعمل الفاظها في العبادات

ج - الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د - كتب النبي (ص) .

ه - الأحاديث الروية لبيان أنه (ص) يخاطب كل قوم بلغتهم .

و - الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز - الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين .

ح - الأحاديث الروية من طرق متعددة والفاظها واحدة (50) .

(49) مدرسة الكوفة لهدى المخزومي ص 61 .

(50) مجلة مجمع اللغة العربية ج 4 ص 7 تفرار الاحتجاج بالحديث الشريف .

(51) خزانة الأدب ص 20 .

(52) كتاب الوشح للمريزباتي نقلا عن كتاب دراسات في العربية وتاريخها .

(53) خزانة الأدب ص 22 .

ينشد بعضهم شعره للأخر . فيرويه عنه كما سمعه ، أو يتصرف فيه على مقتضى لفته . ولهذا تكثر الروايات في بعض الابيات ويكون كل منها صالحا للاحتجاج ، كما يحتج بالشعر الذي يرويه من يوثق به في اللغة واشتهر بالضبط . والاتقان وان لم يعرف قائله وقد تلقى علماء العربية شواهد كتاب عسيويه بالقبول وفيها نحو من خمسين شاهدا لم تعرف اسماء قائلها ، فانها يكون الرد وجيها اذا روى الشعر من لم يكن عربيا فصيحاً ولم يشتهر بالضبط والاتقان فيما يسوقه من الشعر على انه عربى فصيح .

وأما المكان أو بعبارة أخرى القبائل فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج على اختلاف قريها أو بعدها من الاختلاط بالامم المجاورة فاعتدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب وردوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الاعاجم ، وهذا تصنيف ابى نصر الفارابي لهم في الاحتجاج :

« كانت تريض أجود العرب انتقاء للافصح من الالفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق واحسنها مسموعا وأبينها عما في النفس . والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم امتدى وعندهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم : — قيس وتيم وأسد فان هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف .

ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجملة لم يؤخذ عن حضرى ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن اطراف بلادهم التي تجاور سائر الامم الذين حولهم ولم يؤخذ من لخم ولا من جذام فانهم كانوا مجاورين لاهل مصر والقبط ولا من قضاة ولا من غسان ولا من اياد فانهم كانوا مجاورين لاهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون صلاتهم بغير العربية . ولا من تغلب ولا النمر فانهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من عبد القيس لانهم كانوا من سكان البحرين مخالطين للهند والفرس .

من كان مرعى عزمه وهمومه
روض الامانى لم يزل مهزولا .

ولم يكن ذلك من شأنه لان عضد الدولة كان يحب هذا البيت وينشده كثيرا (54) .

وذهب بعض علماء العربية الى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين واختاره الزمخشري وتبعه الشارح المحقق ، فانه استشهد بشعر ابى تمام في عدة مواضع من هذا الشرح واستشهد الزمخشري ايضا في تفسير اوائل البقرة من الكشف ببيت من شعره وقال : (وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجمل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، الا ترى الى قول العلماء : الغليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه) ونحا هذا النحو العلامة الرضى فقد استشهد بشعر ابى تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب ، وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجى فقال في شرحه لدرة الفواحي : « اجمل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه » . واعترض على هذا المذهب ، بأن قبول الرواية مبنى على الضبط والوثوق واعتبار القول مبني على معرفة اوضاع اللغة العربية والاحاطة بقوانينها (55) . وكيف يحتج بأقوال هؤلاء المولدين وقد وقعوا في اغلاط كثيرة لا يستطيع احد تخريجها على وجه مقبول فهذا ابو تمام يقول :

لمذلته في دمتين تقادما

محوتين لزئيب وسماد

والصواب « تقادمتا » . وهذا المتنبي يقول :

فان يك بعض الناس سيفا لدولة

فنى الناس بوقات لها وطبول

والصواب في جمع بوق بوق أو ابواق (56) .

ويحتج بالبيت الذى لا يعرف قائله متى رواه عربى ينطق بالعربية بمقتضى السليقة . وكان العرب

(54) وفيات الاعيان — تاريخ ابن خلكان ج 1 ص 362 .

(55) خزانة الادب ص 21 .

(56) دراسات في العربية وتاريخها ص 37 .

ولا من ازد عمان لمخالطتهم للهند والفرس .

ولا من اهل اليمن اصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة فيهم . ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الامم المقيمين عندهم . ولا من حاضرة الحجاز لان الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الامم وفسدت السننهم » (57) .

واما احوال هؤلاء العرب المحتج بهم فخيرها ما كان اعمق في التبدى والصق بعيشة البادية ولذا كان مما يفخر به البصريون على الكوفيين اخذهم عن الاعراب اهل الشيع والقيصوم وحرشة الضباب واكله اليرابيع ويقولون للكوفيين : « اخذتم عن اكلة الشواريز وبيعة الكواميخ » ، وقد نص الفارابي بعد قوله المتقدم آنفا على صناعة هؤلاء العرب وصفاتهم فقال : « كانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوية وكانوا اتواهم نفوسا واتساهم قلوبا واشدهم توحشا وامنهم جانبيا واشدهم حمية واحبهم لان يغلّبوا ولا يغلّبوا واعسرهم انتقادا للملوك واجفاهم اخلاقا واتلمهم احتمالا للضميم والسذلة » (58) .

د - القياس على الشاذ :

الحكم الذي ورد به السماع النادر اربعة انواع :

الاول : ان يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لا في اللفظ عينه ولا فيما كان من نوعه .

وهنا انقسم النحاة واللفويون فيما بينهم فسي القياس عليه فسيبويه يكتفى بهذا اللفظ الواحد ويتخذة اصلا يقيس عليه كل ما كان من نوعه . ومثال هذا شنأى في النسبة الى شنوءة ، فقد اكتفى بهذا الشاهد وجعل وزن فعلى قياسا في كل ما كان على صيغة فعولة مع انه لم يقع اليه من شواهد الا هذه الكلمة المفردة .

وذهب الاخفش بكلمة شنأى مذهب الشاذ الذي لا يقوم عليه قياس واخذ بالاصل الاول للنسب وهو ابقاء الكلمة على حالها فيقال في النسبة الى فروقة

فروقى ، ويتأيد السماع الذي عول عليه سيبويه بقياس فعولة على فعيلة ، فان قياس النسبة الى فعيلة فعلى نحو حنيفة وصحيفة وبجيلة ، فيقال في النسبة اليها حنفي وصحفي وبجلى .

الثاني : ان يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له في نظر الجمهور وزن ولا يجيزون لاحد النسخ على مثاله ، الا ان الاخفش حاد عن هذا السبيل حيث سمع قولهم هداوى في جمع هدية نجعله مقيسا في كل ما كان لاه ياء ، وهذه الكلمة شاذة في السماع والقياس اذ المسوع والموافق للقياس في مثل هذا ابقاء الياء بحالها . فيقال في جمع هدية وعطية ومزية ، هدايا وعطايا ومزايا . ومن هذا القبيل ان القياس في اسم المفعول المأخوذ من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو وحذف احد الواوين ، فيقال في اسم المفعول من رام مروم وورد في الفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما فقال بعض العرب : ثوب مصون وممك سدوف وفرس مقوود . ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لاحد ان يقيس عليها . وخالفهم في هذا المبرد والحقها بقبيل ما يقاس عليه .

الثالث : كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس ، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف حتى يقل أو يفقد استعمالها على وجه القياس مثل استحوذ واستصوب ، فقد ورد على خلاف القاعدة التفاضية بقلب واوهما الفا كما يقال استقام واستعار واستنار . ومثل عبيد تصغير عيد ، ومقتضى القاعدة في القياس عويد لانه مثل عاد يعود والتصغير كالججمع يرد الاسماء الى اصولها ومن هذا النوع ما يرد على الوجه الموافق للقياس ايضا نحو استحوذ واستصوب ، فقد ثبت عن العرب أنهم قالوا : استحاذ واستصاب ، فيجوز ذلك العمل فيه على الوجهين بيد ان الوجه الاكثر في السماع هو الارجح في الاستعمال لانه مألوف عند المخاطبين اكثر من الوجه الذي قل في السماع وان كان ارجح من جهة القياس .

اما الالفاظ التي لم ترد الا على الوجه المخالف للقياس نحو عبيد فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب

(57) كتاب الفارابي (الالفاظ والحروف) نقلا عن الاقتراح للسيوطي ص 22 .
(58) الاقتراح للسيوطي ص 22 .

ان لا يكون اصل الوصف على وزن اعمل نحو ابيض
واسود ، ولما جاءهم قول الشاعر :

جارية في درعها الفضفاض

ابيض من اخت بنى ابيض

انزله الكوفيون منزلة المقيس عليه وتاوله
البصريون على انه تولهم (باض فلانا) اذا غلبه وفاته
في البياض . وابتاه ابي خالويه على ظاهره وطرحه
الى المسموعات الشاذة .

ومن الاقوال الشاذة مالا تجد للتاويل فيه مسافا
ومن امثله ان البصريين يمنعون ان تجمع الصيغة
التي لا تقبل تاء التانيث جمع مذكر سالما نحو اسود
واحمر . واجازه الكوفيون تمسكا بقول الشاعر :

نما وجدت نساء بنى تميم

حلائل اسودين واحمرين (63)

ولا يتخلص البصريون من هذا الشاهد الا بطرحه
الى النادر الذي لا يقوم عليه قياس . والتاويل انما
يقترحه البصريون اذا كان اللفظ المخالف للمعروف في
اللسان واردا عن الفرد ونحوه ممن يتكلم باللغة
المألوفة واما اذا ثبت انه لغة قبيلة فلا وجه لتاويله
والخروج به عن ظاهره ولهذا ابطال ابن هشام تاويل
ابي على الفارسي وابي فزار لتولهما (ليس الطيب
الا المسك) برفع المسك ، لان ابا عمرو بن العلاء
اثبت ان رفع خبر ليس الواقع بعد الالف تميم (64) .

والحق فيما يظهر ان ما يجيء على غير القياس
تسمان :

احدهما : ان يكون كلام العرب سائرا على سنة
معروفة وتوضع عام فتسمع الكلمة او نحوها ممن لا يعرف
بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجارى الكلام فهذه
لا تصلح ان تكون موضعا للقياس بل الكلمة او

الا ان يبدو لنا ان تتعلق بمذهب من يجيز اجراء الالفاظ
على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من
طريق السماع .

الرابع : ان ترد الفاظ معينة على ما يوافق
القياس ويخالف السماع ومثال هذا ان المعروف في خبر
عسى كونه مضارعا مقرونا بان او مجردا منها وورد
اسما صريحا في امثلة معدودة فقالوا : في مثل (عسى
الغوير ابؤسا) وقول الشاعر :

اكثرت في العذل ملحا دائما

لا تكترن انى عسيت صائما (59)

ومجمل القول ان النحاة اختلفوا في الوارد على
وجه الشذوذ من حيث الاعتداد به في القياس . ونسى
شرح الفصيح لابن خالويه جاء قوله : « كان الاصمعي
يقول انصح اللغات ويلقى ما سواها . وابو زيد يجعل
الشاذ والفصيح واحدا » .

ومن انكر القياس على الشاذ ابن السراج فقال :
(ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل اكثر
الصناعات والعلوم ، فمتى سمعت حرفا مخالفا لا شك
في خلانه لهذه الاصول فاعلم انه شاذ ، فان كان سمع
ممن ترضى عربيته ، فلا بد ان يكون قد حاول به مذهبا
او نحا نحوا من الوجوه واستهواه امر غلط) (60) .

ثم ان الكوفيين يعتقدون بما ورد من الكلمات
الشاذة ويعملون بالقياس عليها ، والبصريون يمنعون
من القياس على الشاذ ويذهبون في مثله الى ان قائله
نحا به نحوا خلاف ما يظهر منه ويردونه الى الاصل
المعروف عندهم على طريق من التاويل (61) . وابسن
مالك لا يكلف نفسه تاويل الشاذ ولا يذهب فيه مذهب
الكوفيين من اباحة القياس عليه بل يصفه بالشذوذ او
يجعله من قبيل ما دفعت اليه الضرورة (62) ومن
امثلة هذا انهم ذكروا في شرط صيغة اقل التفضيل

(59) شرح ابن عقيل ج 1 ص 324 .

(60) دراسات في العربية وتاريخها ص 42 .

(61) الاتصاف في مسائل الخلاف ج 1 ص 148 .

(62) شرح ابن عقيل ج 2 ص 173 .

(63) الاتصاف في مسائل الخلاف ج 1 ص 40 .

(64) مغنى اللبيب ج 1 ص 294 .

الكلمتان لا تقومان في وجه القاعدة التي يجرى عليها
الفصحاء في عامة مخاطبتهم ، ولو نقلت عن نصيح
عربي اذ يجوز ان تكون قد صدرت منه على وجه
الفلط أو القصد الى تحريف اللغة . فان السنة الفصحاء
تدفع في زلة الخطا وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير
الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه .

وقد جرت عادة النحاة ان يصفوا خروج العربي
الفصيح عن القاعدة بالشذوذ ولا يبالون ان يسموا
خروج المولد عنها بالخطا واللحن . وقد يصفون خروج
العربي عن الاصول بالفلط بناء على ان العربي يستطيع
ان ياحن اذا تعمد اللحن كما انه يستطيع ان يتكلم بغير
لغته اذا تعمد ذلك . يذكر النحاة في شروط عمل ما عمل
ليس في لغة اهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يتقدم
خبره على اسمها فورد قول الفرزدق :

« اذ هم قريش واذا ما مثلهم بشر »

فقدم خبر ما على اسمها . فقالوا : قول الفرزدق
هذا شاذ او غلط اي لحن لان الفرزدق تميمي واراد
ان يتكلم بلغة اهل الحجاز (65) . ولم يدر ان من
شرط نصبها للخبر الترتيب بين اسمها وخبرها ،
وقولهم ان العربي لا يقدر ان ينطق بغير لغته محمول
على تكلمه وهو على حال سليقته ، واما عند تعمد
النطق بالخطا او بغير لغته ، فذلك ميسور له من غير
شبهة .

ثانيهما : ما يرد في الكلام الفصيح ، ونتحقق انه
لم يصدر عن خطأ او تلاعب في اوضاع اللغة مثل آيات
الكتاب الكريم والاحاديث التي قامت القرائن على انها
مروية بالفاظها العربية الصحيحة ، وهذا ان كان كلمة
خرجت عما نسبه قياسا نحو معائش بالهمز في احدى
القراءات الصحيحة ، صح لنا ان نعطيها حكم استحوذ
واستصوب فنتكلم بها ثقة بانها كلمة لا شبهة في معناها
ولكننا نرجع بأمثالها الى حكم القياس وهو ان مفاعل لا
تقلب الياء فيه همزا متى كانت الياء عينا في بناء مفردة ،
فان كان راجعا الى النظم خالفناهم في دعوى خروجه

عن القياس وصح لنا ان نعدده فيما يقاس عليه وننسخ
على منواله ان اباه البصريون والكوفيون فلا نبالي ان
تقدم معمول المصدر على المصدر متى كان المعمول ظرفا
او جاريا ومجرورا وان منعه جماعة من النحاة ، فلو
قال احد : رزق فلان على خصمه الفوز ان قال يعجبني
امام السلطان تكلمك بالحق . لقتضينا لقوله بالفصاحة
اذ له اسوة بقوله تعالى : « ولا تأخذك بهما رافة في
دين الله » النور 24 - 2 وقوله تعالى : « فلما بلغ
معه السعى » الصافات 37 - 102 ولا نبالي بتقديم
معمول صلة ال على ال متى كان المعمول ظرفا او
جاريا ومجرورا وان منعه بكثير من النحاة ، فلو قال احد :
اني لزيد من المحبين ، لتلقينا قوله بالقبول اذ لم يزد
على ان اقتدى بقوله تعالى « وكانوا فيه من الزاهدين »
يوسف 12 - 20 وقوله تعالى « واناله
لناصحون » (66) يوسف 12 - 11 .

هـ - القياس على ما لا بد من تاويله بخلاف الظاهر :

قد يرد في كلام العرب ضرب من الكلام على وجه
شائع لا يستقيم المعنى الا بتخريجه على خلاف ظاهره ،
ومقتضى مذهب سيويه والجمهور المنع من القياس
عليه وان كان وجه تاويله مما يسعه القياس . وبما
يساق شاهدا على هذا قولهم في المصدر الذي كثر
مجيئه حالا انه مقصور على السماع مع انهم ياولون
المصدر باسم الفاعل او يقترون معه مضائفا يصلح ان
يكون حالا فيكون المراد من المصدر (نحو بفتة في
قولهم : طلع زيد بفتة) اسم الفاعل او يحمل على انه
في التقدير ذا بفتة (67) واطلاق المصدر مرادا منه
اسم الفاعل وحذف المضاف شائعان في الاستعمال بحيث
لا يقفان عند حد السماع .

وذهب بعضهم الى انه من باب ما يقاس عليه .
وهذا المذهب بالنظر الى ما يحتمله التركيب من الوجوه
المقبولة في القياس مذهب وجيه ويشد ازره ان علماء
البلاغة استحسنا حمل المصدر على الذات عند تصد
المبالغة نحو : زيد عدل او رضا . وهذه المبالغة قد
تقصد عند ايزاده مورد الحالية .

- (65) شرح ابن عقيل ج 1 ص 305 هامش .
(66) دراسات في العربية وتاريخها ص 44 .
(67) شرح ابن عقيل ج 1 ص 534 .

في مثل هذا يرجع فيهما الى حال المخاطب ، اذ الذي يطلق الملة على نفس الرغيف ، ويظهر لنا من قرينة حاله أو صريح مقاله انه اطلقها على اعتقاد انها موضوعة للرغيف بوضع حقيقي لا يخلص من سهام التخطئة ولو احتملت عبارته وجها من وجوه القياس الصحيح .

ومن هذا القبيل حكم ابن قتيبة ايضا على قول العامة « تجوع الحرة ولا تاكل ثدييها » بأنه خطأ وقال : الصواب بثدييها فقال ابن السيد في شرحه : اما ما يذهب اليه العامة من ان المعنى لا تاكل لحم ثدييها فهو خطأ . ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف الى اجر أو ثمن ثدييها (71) . أو على المبالغة يجعل اكلها لاجر ثدييها بمكان اكل الثديين نفسها .

والتفصيل الذي سبق آتفا من النظر في مثل هذا الى حال المتكلم يجرى هنا لولا ان العبارة مثل والامثال لا تغير ، فمن تصد بها ضرب المثل فقد اخطأ من جهة تحريف المثل وان كانت العبارة التي ينطق بها العامة في نفسها صحيحة متى صدرت ممن يلاحظ المضاف المحذوف أو يقصد الى ذلك من المبالغة (72) .

و — القياس في صيغ الكلم واشتقاقها :

وخصصنا النظر على القياس في المصادر

المصدر بأنواعه الثلاثة الاصلى والمبني والصناعي يدل على المعنى المجرد « وهو المعنى العقلي المحض الذي لا وجود له في غير الذهن » فلا يدل — بذاته — على ذات ولا على زمن ولا افراد ولا تثنية ولا جمع ولا تانيث ولا تذكير ولا علمية ، ولا شيء اكثر من ذلك المعنى المجرد والمعاني المجردة كثيرة لا تكاد تحصر والحاجة الى استعمالها شديدة ومن العسير على غير العرب الاوائل معرفة المصدر الصحيح للفعل والاهتداء اليه بين المصادر الكثيرة المتنوعة .

ومن هذا الباب قولهم : ان اسم الزمان لا يخبر به عن اسم الذات وجاءوا الى نحو قولهم (الليلة الهلال) وأولوه بتقدير اسم معنى وهو في هذا الشاهد لفظ طلوع مضافا الى الهلال (68) .

والحق فيما يظهر ان المنع من القياس في مثل هذا مقيد بما اذا لم يقصد المتكلم الى تأويل قريب ووجه مقيس ، اما اذا نوى في الكلام اسم معنى يضيفه الى المبتدأ فيستقيم به المراد ، فانه يلتحق بسائر الجمل التي يحذف فيها المضاف لقرينة تشير اليه .

ولا بأس هنا ان نسوق بعض الامثلة بهذه المناسبة التي عددها بعض الادياب خطأ وهو محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح :

انكر الحريري قولهم : (هو قرابتي) وليس هذا بمنكر من القول متى عرف المتكلم ان القرابة مصدر ، وعمد الى اطلاقه على الموصوف به على ضرب من الجواز أو التقدير .

وحكم صاحب المصباح على قولهم (اذن العصر) بالخطأ ، والصواب اذن بالعصر مع ان اسناد الفعل الى المفعول به ولو بوسيلة حرف الجر غير عزيز وانما يحكم عليه بالخطأ اذا صدر ممن لا يدري وجوه تصاريف الكلام العربي بفطرته أو بظلفينه .

ويشاكل هذا قول ابن قتيبة في ادب الكاتب : (الملة يذهب الناس الى انها الخبزة فيقولون : اطعمنا ملة ، وذلك غلط ، انما الملة موضع الخبزة) (69) .

قال ابن السيد في شرحه : (وليس يمتنع عندي ان تسمى الخبزة ملة لانها تطبخ في الملة كما يسمى الشيء باسم الشيء اذا كان منه بسبب ، او يخرج على حذف المضاف الى خبز الملة) (70) .

والصواب ما عرفناه من ان التخطئة والتصويب

(68) شرح ابن عقيل ج 1 ص 185 .

(69) ادب الكاتب ص 32 .

(70) الاقتضاب في شرح ادب الكاتب ص 116 .

(71) نفس المصدر السابق ص 221 .

(72) دراسات في العربية وتاريخها ص 48 .

والآن انصرف عن سمية باطلسى
وأشار بالوجلى على مشير
وتوله :

على الغزلى منى السلام فربما
لهوت بها فى ظل مخضلة زهر

وقال : لم يسمع من الوجلى والغزلى فعلى وانما
تاسهما بشار وليس هذا مما يقاس انما يعمل فيه
بالسمع .

ثالثها : ما جرى الخلاف فى جواز القياس عليه
كطائفة من مصادر الفعل الثلاثى نحو فعل مصدر
للفعل المتعمد كشرى وفهم ونصر ونحو فعل مصدر
للفعل اللازم كخرج ونحو فعول مصدر لفعل اللازم
كتمعد وغدا (74) . وسبب الخلاف فى القياس أن جمهور
النحاة وجدوا لكل واحد من صيغ هذه المصادر أمثلة
كثيرة تجرى عليه بنظام فذهبوا فيها مذهب القياس .

ورأى آخرون أن امعلا كثيرة مما يتحقق فيه
شرط تلك المقاييس قد وردت مصادرهما فى صيغ خارجة
عن القياس فصرفتهم كثرة انتقاص هذه المقاييس عن
الاعتداء بها وذهبوا الى أن مصادر الامعلا الثلاثية
انما يرجع فيها الى السماع .

ثم ان الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريقان :
الفريق الاول ويمثله سيبويه ، يرى أن كل الضوابط
التي تحدد وتضبط مصادر الفعل الثلاثى لا يصح
استخدامها قياسا مطردا وانما تستخدم حين لا يكون
للفعل مصدر مسموع من العرب . فاذا ورد فعل لم
يعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام
القياس بتطبيق الضابط والقاعدة اما مع ورود المصدر
المسموع المعروف فلا يجوز لاتنا مقيدون بالمصدر الذى
نطق به العرب وعرفناه عنهم ولا داعى معه لخلق
مصدر جديد لم ينطقوا به نصا .

اما الفريق الثانى ويمثله الفراء وابن جنى
فيرى أن فى رأى سيبويه اعنا من غير داع اذ من

فلوضع ضوابط للكشف عنه والاهتداء اليه فى
يسر وسهولة وتوفيق عكف اللغويون والنحويون
منذ عصور بعيدة على الكلام العربى المأثور وعرضوا
للمصادر الواردة باكثره ودرسوها دراسة وافية من
نواحيها المختلفة وبذلوا فيها الجهد كعادتهم مصممين
ان يصلوا من وراء هذه الدراسة الصادقة المضنية
الى جميع المصادر واستخلاص ظواهرها وخواصها ثم
تصنيفها اصنافا متماثلة ، لكل صنف اوصافه وخصائصه
التي ينفرد بها وتشترك فيها افراده واحدا واحدا دون
غيرها بحيث يصح ان ينطبق على كل صنف عنوان خاص
به تندرج تحته افراده ولا يشاركها فيه افراد صنف آخر
له وانه الخاص وله اوصافه وخصائصه التي تغاير
ذاك كما هو الشأن فى كل القواعد والضوابط العلمية .

وقد نجحوا فيها ارادوا فجمعوا المصادر جمعا
حييدا قدر استطاعتهم الجبارة ثم صنفوها ونوعوها
وجملوا لكل صنف ونوع قواعد وضوابط دقيقة تضم
تحتها افراده الكثيرة البعثرة وتنطبق عليها وعلى
نظيرها مما نطق به العرب وما استنطق به اجيال
تامة لا عداد لها . والعارف بتلك الضوابط والقواعد
يستطيع ان يهتدى الى المصدر الذى يريد فى سرعة
وتوفيق (73) .

وانقسمت المصادر بعد هذا ثلاثة اقسام :

احدها : ما لا شبهة فى صحة القياس عليه نحو
فعله مصدرا للفعل الرباعى المجرى كخرج وعربد ،
ونحو امعلا مصدرا للفعل الرباعى المزيد ككرم ونحو
تفعل مصدرا للفعل المضعف كعلم ونحو مفاعلة مصدرا
للفعل الرباعى أيضا كخاصم ونحو افتعال مصدرا للفعل
الخماسى كاكسب ونحو تفعل مصدرا لما جاء على
تفعل كتكلم .

ثانيها : ما لا يختلف فى تصره على السماع لقله
ما ورد منه فى الكلام كالمصدر الوارد على فعال نحو
كذب كذايا او الوارد على فعلى نحو الحثيى للمبالغة
فى الثحات . او ما جاء على فعلى نحو جزى ، وقد
طمع الاخفش على بشار فى قوله :

(73) النحو الوافى ج 3 ص 147 .
(74) دراسات فى العربية وتاريخها ص 52 .

قد يكون المصدر الذي نضمه ولم ينطق به العرب
نصا غريبا على السماع ولكن هذه الغرابة والوحشة
تزلان بالاستعمال .

اما المصادر السماعية أو المصادر الشاذة فالحكم
الصحيح على مثلها انه يجوز استعمال كل واحد منها
بذاته مصدرا سماعيا مقصورا على نطقه الخاص فلا
يجوز استخدام وزنه في ايجاد صيغة لفعل آخر غير
نطقه .

كما يجوز أيضا استعمال المصدر القياسي لفعله،
فاستعمال المصدر السماعي لفعل معين لا يمنع استعمال
المصدر القياسي لهذا الفعل ، فمن شاء ان يصطنع
المسبوع أو القياسي فله ما شاء ويجرى هذا على كل
فعل له مصدران مقيس ومسبوع . فان استعمال
أحدهما مباح لان استعمال المسبوع مقصور على نطقه
دون باتى الأفعال فلا يجوز صوغ مصدر على وزن
المسبوع لفعل آخر بخلاف المصدر القياسي فصيغته
ليست مقصورة على فعل واحد بل هي عامة شاملة لكل
فعل توافرت فيه الشروط وادخلته تحت العنوان العام
الذي ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسي (75) .

التفصل الثالث

القياس ومجمع اللفظة العربية :

فكرنا فيما سبق أن الفارسي وابن جنى وصلا
بالقياس إلى ثروته . وما يؤسف له أن هذه المدرسة
لم تستمر في سيرها حتى توثى ثمارها إذ بدأت تتراجع
القهتهرى بعد المئة الرابعة وغلب على اللفظة وعلومها
الجمود ثم آل هذا التراث إلى علماء لا سليقة لهم
فمشوه بأغشية من مؤلفاتهم لا روح فيها فلما كثرت
الصحف والمجلات والمؤلفات احتاج علماء اللفظة إلى
فيض من المصطلحات يعبرون بها عن حاجات العصر
الحديثة فظهر فريقان : فريق دعا إلى إخراج لفة السوق
في الكتابة والمدارس على علميتها وعجمتها . وفريق
جمد على ما ورد عن العرب الأولين . وكان تجاذب
بين الفريقين معهما أتصارهما إلى أن قويض الله فريقا
ثالثا حاول الحرص على التراث العربي الكريم فحشر

المقرر أن ما هو مقيس على كلام العرب فهو من كلام
العرب فليس استخدامنا المصدر القياسي مع وجود
السماعي إلا كاستخدامنا الألفاظ والكلمات التي تجرى
عليها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم في أساليبنا
الخاصة التي ننشئها انشاءا يختاره كل منا على حسب
هواه ، ونؤلفها تاليفا مبتكرا لم تنطق به العرب نصا ولم
تعلم منه شيئا وان كان لا يخرج في هيئة تكوينه ومادة
كلماته وترتيبها وضبط حروفها على النسق الوارد منهم
ولا يتعدى حدودهم العامة فهي أساليبنا ومن صنعنا
وهي في الوقت نفسه أساليب عربية صميمية ، وتسمى
بهذا الاسم لجرياتها على النظام العربي الأصيل فسي
مفرداتها وطرائق تركيبها وضبط حروفها فلا داعي
عنده لمنع استخدام المصدر القياسي مع وجود السماعي
المعروف .

وتد رأى المجمع اللغوي الاعتماد على ما قاله
ابن جنى وعلى أدلته في كثير من المسائل الأخرى كما
في الجزء الأول من مجلة المجمع ص 226 .

ونحن نؤيد الفراء وابن جنى فيما ذهبوا إليه لان
تصر القياس على الأفعال التي لم يرد لها مصادر
مسبوعة يقتضينا أن نرجع لكل المظان المختلفة ونطيل
البحث حتى نطمئن إلى عدم وجود مصدر سماعي
كق نستطيع استعمال المصدر القياسي . وفي هذا من
الجهد المضني والوقت الطويل ما لا يقدر عليه خاصة
الناس بل علمتهم ، ولو أخذنا به قبل استعمال كل
مصدر لحملنا أنفسنا ما لا نطبق ودفعناها إلى اليأس
والانصراف من لغتنا وأتكرنا واقع الحياة الذي قضى
باستقلال العلوم والفنون وترغ طوائف العلماء للفروع
المستقلة والاعتماد على رأيهم الخاص فيما تفرغوا له ،
ثم ما هو المراد الدقيق من عدم معرفة المصدر الوارد
للفعل ؟ ما حدود هذا ؟ ما ضبطه ؟ وكيف يتحقق
مع تفاوت الناس علماء وعملا واقتدارا على استحضر
المراجع وغيرها ؟ لهذا فرأى الفراء وأتصاره شديد
وفيه رفق وحكمة ومسايرة واضحة لطبائع الأتباء
وليس فيه ما يسوء إلى اللغة أو يسد المسالك أمام
الراغبين ، فيها القبلين على اصطناعها وإعلاء شأنها ،
لهذا يجب الأخذ به والاعتصار عليه .

(75) النحو الوافي ج 3 ص 149 هامش .

من ساعد الجد يتحرى لهذه المستحدثات مصطلحات
عربية ، فان لم يجد أحدث لها من طريق الإشتقاق أو
المجاز أو التعريب أحيانا قليلة .

وكانت أول محاولة في هذا الشأن قام بها المجمع
العلمي العربي بدمشق الذي انشئ على عهد الملك
فيصل الاول سنة 1918 وكان نشيطا كل النشاط اول
حياته فأمد الصحافة ودواوين الحكومة والمدارس
والمعاهد بفيض صالح من الاسماء والمصطلحات كما
انصرف الى اصلاح لغة الدواوين والصحف والكتب
المرسية بحيث لم يكن يجوز طبع كتاب لم ينظر في
لغته احد أعضاء المجمع غير الجاهلين .

ولم يطل بمجمع دمشق هذا النشاط أكثر من
عشر سنين ، ولكن الامر استمر خارجه وسهرت
المعاهد العليا والثانوية على استمرار النهضة . ولا
ينبغي أن ننسى هنا اثر التراجمة الاولين في مطلع
النهضة بمصر ولا اثر المصححين في المطبعة الاميرية
وفيها من شيوخ الازهر وغيرهم . فما ترجم قديما من
كتب علمية في الطب والهندسة والعلوم حائل بأوضاع
عربية وثمرات من ثمرات القياس تستحق التقدير ،
وقد ينفع المجمع اليوم اطالة النظر فيها تشنت في
هذه الطبقات القديمة النادرة من مصطلحات ونحت
واشتقاق فالمعروف أن مدرسة الالسن وأسائنتها
وخريجها اتست بكثير من العمل والجد وقليل جدا من
الاعلان والتبجح (76) .

ثم جاءت بعد هذه المحاولات محاولة مصر وهي
من أهم المحاولات ، حيث صار الشعور بضرورة المجمع
رغبة عامة للامة لبأها الملك مؤاد الاول حيث اسس
(مجمع مؤاد الاول للغة العربية) وبدأ عمله سنة
1934 وقد ضم حين التأسيس اعلاما من خير علماء
العربية .

وقد نص في المادة الثانية من مرسوم انشائه :
ان المجمع يحافظ على سلامة اللغة العربية وجعلها

وأفية بمطالب العلوم والفنون في تقديمها ملائمة حاجات
الحياة في العصر الحاضر . هذا وقد أصبح اسم المجمع
اليوم : مجمع اللغة العربية (77) .

وكان في جملة ما عالج من موضوعات قضية
القياس في اللغة فأصدر فيها بعد مذكرات حول
المشروعات المقدمة قرارات سديدة يصح أن نعدها
بعنا لحركة القياس بعد نوم امتد تسعمائة سنة من
المئة الخامسة للهجرة حتى اليوم . والقرارات التي
اتخذها المجمع من محضر الجلسات هي :

1 - قرار التضمين : (78) .

التضمين : أن يؤدي فعل أو ما في معناه في
التعبير يؤدي فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه
في التغذيةى واللزوم . والمجمع يرى أنه قياسى لا سماعى
بشروط ثلاثة :

الاول : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل
الآخر ويؤمن معها اللبس .

الثانى : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثالث : ملائمة التضمين للذوق العربي .

ويوصى المجمع الا يلجأ الى التضمين الا لغرض
بلاغى . ومن امثله في القرآن : (79)

1 - قوله تعالى « واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم » البقرة (2 - 14) وأصل خلا يتعدى
بالباء . يقال خلوت بفلان فضمن هنا معنى الانتهاء
أو الامضاء فعدى بالى .

2 - قوله تعالى : « الله يستهزىء بهم ويمدهم
في طغيانهم يعمهون » البقرة (2 - 15) أصله ويمدهم
في طغيانهم ، ضمن معنى يزيدهم فعدى بنفسه .

3 - قوله تعالى : « والله يعلم الفساد من
المصلح » البقرة (2 - 220) ضمن يعلم معنى يميز
فتعدى بمن .

(76) في اصول النحو ص 119 .

(77) مجلة مجمع اللغة العربية الملكى ج 1 ص 6 .

(78) مجلة مجمع اللغة العربية الملكى ج 1 ص 33 .

(79) نفس المصدر ج 1 ص 189 محاضرة عنوانها (الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها) للاسكندري .

4 - قوله تعالى : « ولتكبروا الله على ما هداكم » البقرة (2 - 185) ضمن لتكبروا معنى لتحمدوا فعدى بعلى .

5 - قوله تعالى : « فإماته الله مئة عام ثم بعثه » البقرة (2 - 295) ضمن إماته معنى البعث أى البعث مئة مئة عام .

6 - قوله تعالى : « لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا » آل عمران (3 - 115) الإلو : (التقمير) وأصله أن يعدى بالحرف وعدى السى مفعولين فى قولهم (لا ألوك نصحا) وفى (لا يألونكم خبالا) على تضمين معنى المنع والنقص .

7 - قوله تعالى : « وما يفعلوا من خير فلن يكفروه » آل عمران (3 - 115) ضمن الكفر معنى الحرمان فعدى الى مفعولين .

8 - قوله تعالى : « ولا تاكلوا أموالهم السى أموالكم » النساء (4 - 2) ضمن لا تاكلوا معنى لا تضموا .

9 - قوله تعالى : « ولو جاءهم أمر من الامن أو الخوف اذاعوا به » النساء (4 - 82) ضمن اذاعوا معنى تحدثوا فعدى بالباء .

10 - قوله تعالى : « وما نحن بتاركى آلهتنا عن تولىك » هود (11 - 53) ضمن الترك معنى الصدور عن الشئ .

11 - قوله تعالى : « ويا قوم من ينصرنى من الله ان طردتهم » هود (11 - 30) ضمن ينصرنى معنى يجيرنى فعدى بمن .

12 - قوله تعالى « وعتوا عن امر ربههم » الاعراف (7 - 76) أصل معنى عتوا : استكبروا ضمن معنى انحرفوا وانصرفوا فعدى بمن .

13 - قوله تعالى : « أولم يهد للذين يرثون الارض من بعد أهلها » الاعراف (7 - 99) ضمن يهدى معنى يبين ويتضح فعدى باللام .

14 - قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم اتفروا فى سبيل الله اثاقلتم الى الارض » التوبة (9 - 39) ضمن اثاقلتم معنى ملتم واثقلتم فعدى بالى والمعنى تباطأتم .

15 - قوله تعالى : « ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه » التوبة (9 - 121) ضمن يرغبوا معنى يبخلوا .

2 - قرار التعريب : (80)

يجبز الجبع أن يستعمل بعض الالفاظ الاعجية عند الضرورة - على طريقة العرب فى تعريبهم .

3 - قرار المولد : (81)

المولد : هو اللفظ الذى استعمله المولدون على غير استعمال العرب وهو قسمان :

1 - قسم جروا فيه على اتيسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوها كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك ، وحكمه أنه عربى سائخ .

2 - وقسم خرجوا فيه على اتيسة كلام العرب اما باستعمال لفظ اعجمى لم تعربه العرب . وقد أصدر المجمع فى شان هذا النوع قراره ، واما بتعريف فى اللفظ أو فى الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح ، واما بوضع اللفظ ارتجالا ، والمجمع لا يجيز النوعين الاخيرين فى تصحيح الكلام .

(فى الصياغة والاشتقاق) (82)

4 - قرار فصالة للحرفة :

يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبيها من أى باب من ابواب الثلاثى مصدر على وزن فصالة بالكسر .

5 - قرار فعلان للتقلب والاضطراب :

يقاس المصدر على وزن فعلان لفمصل اللازم المفتوح العين اذا دل على تقلب واضطراب .

(80 ، 81) مجلة المجمع ج 1 ص 33 - 34 .
(82) مجلة المجمع ص 34 - 35 ج 1 .

6 - قرار فعال للمرض :

يقاس من فعل اللازم المفتوح العين مصدر
على وزن فعال للدلالة على المرض .

7 - قرار فعال وفعيل للصوت :

إذا لم يرد في اللغة مصدر لفعل اللازم المفتوح
العين الدال على صوت يجوز أن يصاغ له قياسا مصدر
على وزن فعال أو فعيل .

8 - قرار المصدر الصناعي :

إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء
النسب والتساء .

9 - قرار فعال للنسبة إلى الشيء :

يصاغ فعال تياسا للدلالة على الاحتراف أو
ملازمة الشيء . فاذا خيف لبس بين صانع الشيء
وملازمه كانت صيغة فعال للصانع وكان النسب بالياء
لغيره فيقال زجاج لصانع الزجاج وزجاجي لبائعه .

10 - قرار اسم الآلة :

يصاغ تياسا من الفعل الثلاثي على وزن مفعل
ومفعلة ومفعال للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء .

وبوصى المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء
الآلات ، فاذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ
من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة .

11 - قرار الاشتقاق من أسماء الأعيان :

اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان . والمجمع
يجيز هذا الاشتقاق للضرورة في لغة العلوم ، ومن
أمثلته المنكب فانه مشتق وضع وضعا ثانويا للعضو
الخاص من جسم الانسان والحيوان ، فاذا قيل تنكب
فلان قومه أي أدخل ذراعه فيها وحملها على منكبه
كان فعل تنكب مشتقا من اسم عين هو المنكب لا من
النكوب بمعنى العدول والتنحي ناحية بل المعنى
القاهما على مجتمع الكتف والمضد من الجسم . وفي رد

الفعل إلى المعنى الأصلي تكلف وركاكة كما يفعل ذلك
من ليس له المام بمبادئ علم اللغات وتاريخ نشأة
البشر والشعوب (83) .

12 - قرار مطاوع فعل الثلاثي :

كل فعل ثلاثي متعدد دال على معالجة حسية
مطاووعه القياسي انفعل ما لم تكن فاء الفعل واوا أو
لاما أو نونا أو ميبا أو راءا ويجمعها قولك ولنمر
فالتقياس فيه انفعل .

13 - قرار مطاوع فعل بتشديد العين :

تياس المطاوعة لفعل مضعف العين تفعل
والأغلب فيما ضعف للتعمية فقط أن يكون مطاوعة
ثلاثية .

14 - قرار مطاوع فاعل :

فاعل الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره
مثل باعدته يكون تياس مطاوعه تفاعل كتباعده .

15 - قرار مطاوع فاعل :

نعمل وما الحق به تياس المطاوعة منه على
تفعل نحو دحرجته فتدحرج وجلبيته فتجلبب .

16 - قرار التعمية بالهمزة :

يرى المجمع أن تعمية الفعل الثلاثي اللازم
بالهمزة تياسية .

17 - قرار صيغة استنقل للطلب والصيورة :

يرى المجمع أن صيغة استنقل تياسية لامتداد
الطلب والصيورة .

18 - ملحقات الأصول العامة :

الأول : يفضل اللفظ العربي على العرب القديم
إلا إذا اشتهر العرب .

الثاني : ينطبق بالاسم العرب على الصورة التي
نطقت بها العرب .

الثالث : تفضل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة الا اذا شاعت .

الرابع : تفضل الكلية الواحدة على كلمتين فأكثر عند وضع اصطلاح جديد اذا امكن ذلك . واذا لم يمكن ذلك تفضل الترجمة الحرفية (84)

وهناك قرارات للمجمع في دور انعقاده الثانى رهى :

1 - قرار تكملة مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات ونحوها ولم ترد بقتها .

2 - قرار النسبة الى جمع التكسير عند ضرورة التمييز ونحوها .

المذهب البصرى يرى في النسب الى جمع التكسير ان يرد الى واحدة ثم ينسب الى هذا الواحد ، ويرى المجمع ان ينسب الى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز او نحو ذلك .

3 - قرار قياس صيغة مفعلة للمكان الذى يكثر فيه الشيء : تصاغ مفعلة قياسا من اسماء الاعيان الثلاثية الاصول للمكان الذى تكثر فيه هذه الاعيان سواء اكانت من الحيوان ام من النبات ام من الجباد .

4 - قرار قياس صيغة فعال للمبالغة :

يصاغ فعال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى (85) . وبعد هذه القرارات استمر المجمع في عقد المؤتمرات اللغوية واستمر الاعضاء في تقديم ابحاثهم ، ومن جملة الابحاث التى قدمت نسي القياس بحث في (جموع التكسير القياسية) للاستاذ احمد على الاسكندري عضو المجمع (86) وهو بحث لغوى قيم تكلم فيه الاستاذ عن القياس اللغوى وما يقتضى القياس . وبعد مناقشات تبودلت بين حضرات الاعضاء اقرت القرارات الموجودة في القسم الرسمى من المجلة (87) واطر القرار الآتى :

يرى المجمع ان الكلمات التى يستعملها قدامى النحويين والصرفيين وهى : القياس والاصل والمطرده والغالب والاكثر والكثير والباب والقاعدة الفاظ متساوية في الأدلة على ما ينقاس وان استعمال كلمة منها في كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سماع وان المقياس على كلام العرب هو من كلام العرب (88) .

ومن البحوث الاخرى التى قدمت الى المجمع في القياس بحث الاستاذ احمد امين بعنوان (مدرسة القياس في اللغة) . وقد التى هذا البحث في الجلسة التاسعة لمؤتمر 3 يناير 1949 وهو بحث لغوى شيق ذو أصالة وعمق ، وقد بداه الاستاذ بنبذة تاريخية عن القياس ثم اشهر علماء المدرسة ، وختم بحثه بفوائد القياس في اللغة (89) .

وقد نوقشت المحاضرة في الجلسة نفسها من قبل الاعضاء ووافق المؤتمر على الاخذ ببدا القياس في اللغة على نحو ما اقره المجمع سلفا من تواعد وجواز الاجتهاد فيها متى توفرت شروطه كما اشار الى ذلك الاستاذ احمد امين في محاضرتة (90) ولاهية الموضوع تقرر ان ينعقد مؤتمر المجمع للدورة الثلاثين يوم الاثنين الموافق 24 فبراير سنة 1964 لمدة اسبوعين (91)

وقضلا عما ينظره المؤتمر من نماذج معجبية ومصطلحات علمية وحضارية واصول لغوية تقرر ان يطرح على المؤتمر موضوع (القياس في اللغة) وان يقدم الاعضاء العاملون والمراسلون بحوثا في نواحيه المختلفة مثل :

- 1 - مذهب القياس في اللغة نشأته وتطوره .
- 2 - القياس النحوى واللغوى .
- 3 - القياس بين البصرة والكوفة .

- (84) مجلة المجمع ج 1 ص 37 .
- (85) نفس المصدر ج 2 ص 33 - 35 .
- (86) نفس المصدر ج 4 ص 174 .
- (87) نفس المصدر ص 1 ج 4 .
- (88) نفس المصدر ج 4 ص 186 .
- (89) نفس المصدر ج 7 ص 315 .
- (90) نفس المصدر ج 7 ص 302 ، القرارات العلمية للمجمع .
- (91) نفس المصدر ج 17 ص 237 .

4 - القياس بين الفقه والنحاة .

5 - القياس والسماع بين الانصار والخصوم .

6 - اثر القياس في اللغة .

7 - اتيسة اللغة .

8 - مجمع اللغة العربية والقياس .

9 - مدى الحاجة في المصطلحات العلمية الى القياس في اللغة .

وحين مراجعتنا الجزء الثامن عشر من المجلة الذي ييدا بالسنة 1964 لم نعثر على نتيجة القرار ، ولا نعلم ان كانت صدرت فيها بعد . والذي نختم به هذا البحث ان اللغة العربية فيضا زاخرا من المراتة على اصلها ان يفيدوا منه ولا يعطلوه اذ قد ثبت على مر الزمان انها تسبق الباحثين والمستنيطين ولا يعجزونها . وان كل عصر اناذ منها على قدر استعداد اهله ومواهبهم ومكانهم وحسبك ان تقابل بين الاصمعي والخليل وقد كانا في زمن واحد وبين ابن خالويه وابن جنى وقد اظلهما عصر واحد ايضا لتميز مدى ما يفيد ذو الملكة المبدعة الخلاقة من الدائرة الضيقة التي يدور فيها ذو الذهن المقيد . واللغة بعد واحدة والفرص المتاحة ايضا واحدة .

النتائج العامة للبحث :

عرض هذا البحث لاهية القياس في اللغة ، وقد انتهينا منه الى هذه النتائج العامة :

1 - اننا نجد كتب اللغة كثيرا ما تذكر المصادر ولا تذكر افعالها او العكس ، او يذكر الفعل ولا يذكر من اى باب هو ، فالقول بالقياس يمكننا من تكميل هذا النقص بحمل المجهول على المعلوم . فمتى رأيناهم يكترون من المصادر على وزن خاص اذا كان الفعل على وزن خاص في الاعم الاغلب أمكننا ان نقيس ما لم يذكروا على ما ذكروا وان نعهده من كلام العرب وهكذا . وهذا الباب يكمل نقصا كبيرا في المعاجم .

2 - اننا اذا وجدناهم يشتقون وزنا خاصا ويستعملونه للدلالة على شيء خاص أمكننا ان نقيس

عليه ما لم يذكروا . فاذا وجدناهم مثلا يصوغون فعلا للدلالة على محترف الحرفة او المهنة كنجار وحداد ونعال ، أمكننا ان نقيس عليه من أسماء أصحاب المهن والحرف ما لم يذكروه .

3 - الاعتراف بالمولد او الدخيل وعده عربيا وادخاله في معاجنا ما دام يجرى على الصيغ العربية ويسير على نمط العرب في وضعهم او اشتقاقهم مثل كلمة الوزائع وقد استعملها ابن خلدون بمعنى الضرائب التي يوزعها الحاكم على الرعية ومثل : تنذر اذا جاء بالنادرة وتنادر عليه اذا جعله موضع نادرته ، وقد استعملها صاحب الاغانى ، ومثل : المقيدة وهى الدفتر الذى يكتب به الرجل ما يمر به تذكرة لنفسه ومثل مئات الكلمات التي استعملت في العصور المختلفة للدلالة على معان جديدة من مثل ما اثبتة دوزى في معجمه ، فما بالننا لا نثبتته في معاجنا قياسا على ما فعل العرب ؟

4 - اننا نجد العرب احيانا يلحظون في الشيء معنى من المعانى فيسمونه باسم مشتق من الكلمة التي تدل عليه ، فقد سموا القارورة قارورة لانهم لاحظوا ان الشيء يقر فيها وسموا الدار دارا لانه يكثر فيها الدوران ، فلماذا لا نستعمل هذا الباب فيما يقابلنا من كثير من الفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية الكثيرة التي نقف امامها حائرين ، ولا نشفق من الكلمات العربية كلمات تدل عليها ملاحظين ما نلحه من معنى فيها ؟

5 - وهناك باب اخطر من ذلك واجرا وهو التفهم في عمق واناة كيف وضع العرب لغتهم ؟ فنرى مثلا ان العرب كان لها ذوق مرهف في وضع الكلمات استنادا الى محاكاة الاصوات تارة بتقليدها كما سموا صوت الماء خريرا وصوت الحجر صكا وصوت الريح هبوبا والصفدع نقيقا واللبن درا والمريض انينا . الخ محاكاة هذه الاصوات التي هى او يتخيلون انها من صوت هذه الاشياء ثم صاغوا من هذه الاسماء افعالا ثم توسعوا في الاشتقاق منها للدلالة على ما يشبهها وما يقرب منها .

فاللغة عند حدوثها الاول كانت اصواتا يحدثها المتكلم حاكيا للاصوات المسموعة ثم صارت تلك الاصوات المحبكة علامة لما يسمع بالاذن او يبصر

بالعين او يلمس باليد او يشم بالانف او يعقل بالعقل .

وعند تحرى هذا الباب نراهم يحاكون اولا صوت المسموع بالاذن ثم ينقلونه الى المبرصر بالعين ثم ينقلونه الى المحسوس بياقى الحواس الخارجية ثم الى المعقول بالعقل ، فمثلا لو نظرنا الى كلمة حسن وتتبعناها وجدنا ان المصدر الاصلى لحسن كان صوتا سينا تخيلوا انه يسمع عند الحسن اى عند المس باليد ثم انتقلوا من الاحساس باليد الى الاحساس بغيرها فسموا كل ما يشعر به محسوسا وسموا الآلات التى يحس بها حواس ثم اطلقوها على العلم الحادث من الحواس وعلى اليقين الحاصل من العلم بها واشتقوا احس بالشيء اذا ادركه بحاسته ونقلوه الى احسست بالشيء اى ايقنت به ، ولو تتبعمت المادة لوجدتها كلها من هذا القبيل مندرجة على نحو ظريف ، ثم نوعوا هذا الصوت السيني فجعلاه مرة حسا ومرة لمسا ومرة حسا . ولو تقصينا هذا الباب على هذا النمط لامادنا فائدة كبرى ولدلنا على ان مصادر اللغة التى تحاكي الاصوات فى منبعها الاول كانت مصادر محصورة تعد بالعشرات ، فان توسعنا قليلا قلنا بالمئات ، ثم تضخمت هذه المصادر بالاشتقاق الصغير والاشتقاق الكبير على مدى الزمان وعلى حسب ما يجد من المعانى وما يقرب من المصادر الاصلية وهو باب يفيدنا عند ما يفسر اصحاب المعاجم او المفسرون للقرآن الكريم والحديث الشريف والنصوص الادبية اللفظ بتفسيرات مختلفة فنستطيع به ان نرجح قولنا على قول ورايا على راي كما نستفيد منه استكشاف بعض الاغلاط التى وردت فى معاجم اللغة . ومنشؤها خطأ فى النقل او تصحيف فى الكتابة او نقل عن الشخ او نحو ذلك ، واذا كان ابن جنى قد سمي ما استكشفه الاشتقاق الكبير فيصحح ان نسعى هذا الضرب : الاشتقاق الاكبر .

وتارة كانوا يلحظون ما بين الحرف والمعنى من مناسبة كما لاحظوا ان الحاء اذا انت فى آخر الكلمة دلت على الاتساع والانتشار مثل ساح وباح وصاح وناح وشرح ومرح . والكلمة المبدوءة بالشين على

التثنت والتفرق مثل شنت وشطر وشعث وشع . الخ . والكلمات المبدوءة بالفين على الفموض مثل غمض وغابت الشمس وغبش الليل وغار الماء وغطى الشيء . الخ . وقد فطن بعض كبار اللغويين الى هذا الامر ونبهوا عليه كما يفعل الزمخشري كثيرا فى تفسيره .

وهذا الامر وان لم يصرح العرب به فقد كان مركزا فى طبيعتهم مندسا فى اذواقهم يعتمدون عليه فى وضع الكلمات والاشتقاق منها ، فمن بلغ من قوة الحس مبلغهم ومن دقة الملاحظة دقتهم كان له بمقتضى القياس مثل ما لهم .

ولكن من الذى يجوز له القياس فى اللغة ؟ اننا اذا قلنا بجوازه لكل فرد كان الامر فوضى وتعرضت اللغة للاضطراب ولكننا نقول كما قال الفقهاء ونحذو حذوهم ، فى عصورهم الزاهية كان الاجتهاد وكان البحث فى المجتهد والقول فى شروطه ، وحصروا قياس الاحكام وتقديم العدالة وصحة الحكم فى يد المجتهدين وشرطوا للمجتهد شروطا تلخص فى ان يكون محيطا بمدارك الشرع متمكنا من وسائل النظر فيها والاستنباط منها ، وعلى الجملة يكون فضلا عن مواهبه الذهنية مثقفا ثقافة شرعية وما يلزمها من ثقافة لغوية ونحوية . الخ .

وعلى هذا القياس يجب ان نقول فى المجتهد اللغوى ، فلا بد ان يكون مثقفا ثقافة لغوية وادبية واسعة متمكنا من النحو والصرف لانها وسائل من وسائل انتان اللغة وفوق ذلك ان يكون له ذوق قد اُرهِف بكثرة القراءة اللغوية والادبية ومعرفة بسر الوضع على النحو حتى يستطيع ان يدرك بحسه الذى كونه الثقافة وعلمه العميق الجيد من الرديء وما يصح وما لا يصح ونحو ذلك . كما يستطيع بهذه المؤهلات كلها ان يتخير اللفظ المناسب للمعنى المناسب اما بوضع جديد او اشتقاق من لفظ قديم ، فاذا بلغ هذا المبلغ كان له الاجتهاد اللغوى كما كان لنظيره الاجتهاد الفقهي .

مصادر البحث :

مرتبة على حروف الهجاء

- 1 - ادب الكاتب ، ابن قتيبة ، مطبعة السعادة (1958) ط 3 .
 - 2 - الاقتراح ، جلال الدين السيوطي ، حيدر آبار ط 2
 - 3 - الاقتضاب في شرح ادب الكتاب ، ابن سيد البطليوسي ، المطبعة الادبية بيروت (1901)
 - 4 - الانصاف في مسائل الخلاف ، ابو البركات ابن الانباري ، القاهرة (1961)
 - 5 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي ، القاهرة (1965) ط 1
 - 6 - البيان في تفسير القرآن ، ابو القاسم الخوئي ، النجف (1966) ط 2
 - 7 - تفسير فخر الدين الرازي ، اسلامبول 1307 هـ
 - 8 - حاضر اللغة العربية في الشام ، سعيد الانغاني
 - 9 - خزنة الادب ، عبد القادر البغدادي ، المطبعة السلفية ، القاهرة .
 - 10 - الخصائص ، ابن جنى ، دار الكتب المصرية ط 2
 - 12 - شرح ابن عقيل ، القاهرة (1965) ط 14
 - 13 - الصحابي في فقه اللغة ، احمد بن فارس ، القاهرة (1910) .
 - 14 - في اصول النحو ، سعيد الانغاني ، دمشق (1964) .
- 15 - في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، الدكتور مهدي المخزومي ، القاهرة (1966) ط 1 .
 - 16 - القاموس المحيط ، الفيروزابادي .
 - 17 - القرآن الكريم
 - 18 - قواعد التحديث من فن مصطلح الحديث ، دمشق ، مطبعة ابن زيدون (1935) .
 - 19 - لسان العرب ، ابن منظور ، بولاق 1301 هـ
 - 20 - اللغة ، ج . فندريس ، ترجمة القصاص والدواخلي ، القاهرة (1950)
 - 21 - مجلة المجمع العلمي بدمشق ، المجلد " بع عشر
 - 22 - مجلة مجمع اللغة العربية ، المجلدات (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 7 ، 17 ، 18)
 - 23 - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي (1958) ط 2
 - 24 - معجم الابداء ، ياتوت الحموي ج 12 مطبعة دار المؤمن
 - 25 - المعجم المفهرس ، محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب (1945) ط 1
 - 26 - مغنى اللبيب ، ابن هشام الانصارى ، بيروت ، دار الكتاب العربي
 - 27 - من اسرار اللغة ، ابراهيم اتيس
 - 28 - النحو الوافي ، عباس حسن ج 3 ، دار المعارف بمصر (1961)
 - 29 - وفيات الاعيان ، ابن خلكان ، القاهرة (1948) ط 1 .